

محضر الجلسة رقم 593

التاريخ: الثلاثاء 22 ربيع الثاني 1429 (29 أبريل 2008).

رئيس الجلسة: السيد مصطفى عكاشه رئيس المجلس، ثم السيد محمد فوزي بنعلال الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ثلاث ساعات وستة وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والخمسون بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

السيد مصطفى عكاشه رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السيدة والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

عملاً بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل أن نشرع في جدول الأعمال أريد أن أقول:

بسم الله الرحمن الرحيم لا يسعني في بداية هذه الجلسة إلا أن أعرب أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة السيدات والسادة المستشارين، عن تأثرنا البالغ وألماً الشديد إثر الحريق المهول الذي دمر معملاً للأفرشة بعالة الحمي الحسني بالدار البيضاء، مخلفاً حصيلة ثقيلة من الضحايا والأبرياء.

ومهذه المناسبة المفجعة نتقدم بأخلص المواساة وأصدق التعازي، إلى كافة أسر الضحايا ضارعين إلى المولى جلت قدرته أن يتغمد القتلى بواسع رحمته وغفرانه، ويسكنهم فسيح جنانه وينعم على الجرحى بالشفاء العاجل ويلهم ذويهم المكالمين الصبر والسلوان، وإننا إذ نعرب عن تقديرنا وإكبارنا لمشاعر التضامن الفياضة التي عبر عنها الشعب المغربي قاطبة، في هذا المصاب الجلل ونتمن عالياً ونعتز أياً اعتزاز بكريم العناية وعظيم العطف الذي أحاط به جلالة الملك محمد السادس نصره الله رعاياه من الضحايا والمصابين، من خلال التكفل بلوازم دفن الضحايا وعلاج واستشفاء المصابين وإعطاء تعليماته السامية لإجراء التحقيق في ملابسات هذا الحدث المروع، بالسرعة والدقة اللازمة، وأن تحدد بوضوح المسؤولية على جميع المستويات وتشكيل لجنة وزارية باقتراح الإجراءات التنظيمية والوسائل التطبيقية الرامية إلى تدعيم الضوابط الأمنية والوقائية داخل الوحدات الصناعية والخدمية.

وفي الختام، ندعوكم حضرات السيدات والسادة، في هذه اللحظة الأليمة إلى الوقوف لقراءة سورة الفاتحة ترحماً على الأرواح الزكية لضحايا هذا الحريق.

"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين".

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين العام لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، نخطط المجلس الموقر علماً أننا سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة، مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون 01.07 يقضي بسن إجراءات خاصة تتعلق بإقامات الأقلية للإنعاش السياحي وتغيير وتسميم القانون رقم 61.00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية.

الكلمة للسيد الأمين العام لإخبار المجلس على ما توصل به من رسائل ومن إعلانات.

السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكراً سيدي الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني وأختي المستشارات المحترمة وإخواني المستشارين المحترمين،

استدراك على جدول أعمال مجلس المستشارين، جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 22 ربيع الثاني 1429 موافق ل 29 أبريل 2008، دورة أبريل 2008، يضاف إلى جدول الأعمال الأسئلة الشفهية الآتية التالية: الحريق المفجع بالمؤسسة الصناعية بجي ليساسفة بالدار البيضاء الكبرى، للمستشارين المحرمين السادة. إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السمووني، سفيان القرطاوي، سعيد التداوي، لحسن بوعود، عبد الحميد السعداوي، إبراهيم أبو زيد، لحسن عباد، خالد برقية، عبد اللطيف إسطمبولي، سيدي المختار الجماني، إبراهيم فضلي، أولعيد الرداد، مصطفى الرداد، لحسن أمزوغ، محمد عادل، عمر مكدر، سعيد أرزيقي، حسن قبشوجي، عبد الله أبو زيد، حسن أوتغليست، محمد الكبوري، عبد القادر أقوضاض، بوسلهام بيته، عبد الحميد الحنكاري، أحمد السنيني.

السؤال الثاني: كارثة الحريق بمعمل ليساسفة بالدار البيضاء للمستشارين المحترمين السادة: العربي القباج، محمد الأنصاري، ناجي فخاري، تيتي علوي،

خديجة الزوي، مصطفى القاسمي، كافي الشراط، العربي سديد، عزيز الفيلاي، عبد الكبير برقية، علي قيوخ، العربي الحرشي، عبد اللطيف أبودوح، بنعيسى بزرروال، عبد العزيز عزايي.

السؤال الثالث: ضحايا الحريق المهول بمصنع الأفرشة بالدار البيضاء للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور، أحمد حاجي، محمد المفيد، إبراهيم الحب، خيري بلخير، عمر بنونة الوريدي، محمد كرام، عبد الله الغوتي، عبد الواحد الشاعر، لحسن لعواني، حميد العكروود، محمد بوحويلي، عبد المالك لعرج ومحمد عبو.

السؤال الرابع: الحدث المفجع بالدار البيضاء للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد العقاوي، محمد طربيش، عبد السلام أحدوش، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الحدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس العلوي حسني.

السؤال الخامس: الحريق الذي شب بمصنع الأفرشة بمدينة الدار البيضاء، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضور، زبيدة بوعياذ، عمر مورو، محمد علمي، محمد التحيفة، عبد السلام خيرات، سعيد سرار، علي سالم الشكاف، أحمد عاطفي، حسن ألكيم، حسن قاسمي، دحمان الدرهم.

السؤال السادس: حريق الدار البيضاء وشروط السلامة في الوحدات الإنتاجية للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، محمد الزعيم، الحسن أوكجال، محمد القدوسي، أحمد الرحموني، عبد العزيز جناح، سيدي محمد أخطور، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، حسن الغزوي، محمد صالح أقيزة.

السؤال السابع: الحريق الذي نشب في معمل للأفرشة بالدار البيضاء الكبرى للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثامن: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: أمبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، حسن زهير، عبد السلام الودي، سعيد كمال، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، المهدي زركو، عبد الرحيم الكوبايي، محمد تاضومانت.

السؤال ما قبل الأخير: محرقة عمال شركة "روزامور" بليساسفة بالدار البيضاء للمستشارين المحترمين السادة: الميلودي الحارق، فاروق شهير،

السؤال التاسع: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال العاشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الحادي عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثاني عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثالث عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الرابع عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الخامس عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال السادس عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال السابع عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثامن عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال التاسع عشر: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال العشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الحادي والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثاني والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثالث والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الرابع والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الخامس والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال السادس والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال السابع والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثامن والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال التاسع والعشرون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثلاثون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الحادي والثلاثون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثاني والثلاثون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الثالث والثلاثون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الرابع والثلاثون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

السؤال الخامس والثلاثون: حريق ليساسفة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

ما هي الأسباب الحقيقية والواقعية لهذا الحادث؟ وم كم هو العدد الحقيقي للضحايا؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للأخ المستشار، والآن نمر إلى السؤال الثاني في نفس الموضوع حول كارثة الحريق، أعطي الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي ليقدم سؤاله.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وأنا لله وأنا إليه راجعون.

بعد البلاغ الذي أصدره الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والذي قدم فيه تعازي كافة العمال بعد الكارثة التي وقعت بليبساسة والذي ذهب ضحيتها 64 عاملة وعامل إلى غاية هذه الساعة، حيث أن يمكن العدد يرتفع.

لا زالت أماكن العمل ببلادنا تحصد العديد من الضحايا بأعداد كبيرة، نظرا لعدم احترام القوانين الجاري بها العمل ببلادنا، من جهة سواء تعلق الأمر ببناء وحدة صناعية وتوفير شروط الصحة والسلامة بها والمراقبة والتفتيش المستمر والشفاف لأماكن العمل من طرف جميع الأجهزة المعنية، ثم من جهة أخرى غياب سياسة وطنية ومحلية ناهجة لتدبير المخاطر وإتخاذ الأرواح بالنسبة للكوارث التكنولوجية والصناعية التي عرفتها بلانا في السنوات الأخيرة وذهب ضحيتها العديد من العمال الأبرياء نتيجة لأخطاء بشرية واضحة.

ونخص بالذكر ما وقع بشركة البترول بالمحمدية، أورايش بناء المجمع التجاري بالقيطيرة، أو معمل صناعي أو معمل ليبساسة، وكذلك على بعد 100 متر من هاذ المعمل كادت أن تقع فاجعة أكبر من هذه نتيجة محاولة الاغتيال من طرف إدارة المؤسسات Maxi May Dali حيث قامت الإدارة برش زهاء 107 عاملة بمواد سامة محظورة، الشيء الذي أدى بهؤلاء العاملات إلى نقلهم إلى المستشفى في حالة خطرة وتسلمهن شواهد طبية تزيد عن 21 يوم.

إضافة إلى معمل الزراني بالنار البيضاء في اليوم التالي من كارثة ليبساسة وهو يوم عطلة مؤدى عنه أو ما يقع باستمرار في حوادث وسائل نقل المواد القابلة للاشتعال وغاز البوتان ومستودعاتها داخل المجال الحضري. وتعتبر كارثة مصنع ليبساسة لصناعة الأفرشة نموذجا لفضح الاستغلال البشع للعمال وعدم احترام قانون الشغل، سواء تعلق الأمر بالأجور أو توفير شروط السلامة والصحة المهنية وعدم قيام الأجهزة المختصة بواجبها.

في هذا الإطار، نطالب بإجراء تحقيق دقيق ومفصل حول هذه الكارثة مع تحديد المسؤوليات، كما نطالب الحكومة بتبني سياسة وقائية صارمة للوقاية من المخاطر في أماكن العمل، كما أن الدولة من خلال أجهزتها المختصة مسؤولة ومدعوة إلى معالجة الحوادث والكوارث التكنولوجية والصناعية

باحترافية عالية، لتضع نصب أعينها لإتخاذ الأرواح البشرية بدل إتخاذ بعض وسائل العمل كما كان يفعل ابن صاحب معمل ليبساسة.

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال هاذ المؤسسة شهدت مجموعة من الحوادث تتجلى أولا في التصميم، ثانيا في لجنة المراقبة، فالتصريحات التي أدلى بها بعض السلطات في مكان الحادث أكدوا أن هناك خروقات وهناك...، لكن ماذا قامت به اللجنة الإقليمية قبل أن يحدث ما حدث، بطبيعة الحال سبق كذلك صرحت وزارة الشغل البارحة أو أول البارحة أن عدم تطبيق قانون الشغل فيما يخص لجن الصحة والسلامة، من المسؤول؟ يجب أن نعت بأصابع اليد من المسؤول عن عدم تطبيق قانون الشغل؟ وعن عدم احترام كل بنوده خصوصا فيما يخص الصحة والسلامة؟

وكذلك كان المفروض أن تكون المراقبة مستمرة لا مراقبة يعني بعد 5 أو 6 سنوات، المراقبة سنوية لمعرفة فعلا هل هذه المؤسسة تحترم كل القوانين الدولية والقوانين فيما يخص الصحة والسلامة؟ بطبيعة الحال نتمنى من السيد الوزير أن يأتينا بأجوبة، لتحديد المسؤولية ولنعتي... نريد اليوم أن نقول ها هي الجهة المسؤولة على هاذ الكارثة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآتي الثالث وفي نفس الموضوع حول ضحايا الحريق، وأعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لوضع سؤاله، السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد المعطي بتقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عرفت مدينة الدار البيضاء حرائق متعددة آخرها الحريق المهول الذي اندلع في مصنع للأفرشة والذي أودى بحياة مجموعة من العمال والعاملات، قد يصل عددهم إلى 64 ضحية كانت تعمل في ظروف غير إنسانية، الأمر الذي ترك استياء وحزنا عميقين وسط العائلات المكلمة والمغاربة قاطبة.

وإذ نتقدم بأحر وأصدق التعازي لعائلات الضحايا نحمل كافة المسؤولية للمسؤولين عن عدم الاعتناء بظروف العمل، وكذلك عدم الحرص على تطبيق القانون وعدم الصرامة في توفير كافة الظروف للسلامة وشروط العمل وعدم المراقبة السليمة والقانونية لمثل هذه المؤسسات وغيرها، وتجنبا لمثل هذه الكارثة الإنسانية.

لذا نسئلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تم اتخاذها؟ وما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها بصفة شمولية تفاديا لتكرار مثل هذا الحدث المفجع الأليم؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس.
والآن ننقل إلى السؤال الآتي، السؤال الآتي الرابع في نفس الموضوع وأعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي.

المستشار السيد محمد طربيش:

شكرا السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخوتي المستشارات إخواني المستشارين،

شب في نهاية الأسبوع الماضي حريق ممول في مصنع للأفرشة في حي ليساسفة بمدينة الدار البيضاء، وقد أدى هذا الحادث الخطير إلى كارثة إنسانية بوفاة أكثر من 56 شخص من عمال هذا المصنع حسب ما تداولته وسائل الإعلام، فيما لا يزال البحث جاريا عن مزيد من الضحايا، فلا يسعنا داخل فريق التحالف الوطني، إلا أن نتقدم بتعازينا الحارة إلى عائلات الضحايا وبنارك الخطوات الإنسانية التي أداها جلالة الملك اتجاه عائلات الضحايا وذويهم ومشيدين في نفس الوقت بمبادرة جلالته أول أمس، الذي أعطى تعليماته الصارمة إلى الحكومة بضرورة مراقبة المصانع والتحقق من السلامة فيها ومتابعة المتسببين في هذا العمل الشنيع والمقصرين في سلامة العمال والعاملات.

إن هذه الفاجعة الإنسانية تستلزم من الحكومة اتخاذ إجراءات مستعجلة لتكثيف المراقبة في الأحياء الصناعية، إن دل هذا على شيء فإما تدل على استهتار أرباب العمل بقانون الشغل وعدم احترامه وعدم تطبيقه والذي يؤمن هذا الأخير، أي قانون الشغل الحماية والصحة والسلامة.

ونسئلكم السيد الوزير: أين وصل التحقيق في هذه المحرقة؟ والتي نصفها بالكارثة في حق هؤلاء، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكر السيد المستشار.
الآن ننقل إلى السؤال الآتي الخامس، أعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق الاتحاد الدستوري، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

السيد الرئيس،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس، نحن أيضا في فريق الاتحاد الدستوري نتقدم بأحر عبارات التعازي والمواساة لأسر الضحايا، داعين الله سبحانه أن يتغمدهم برحمته ويرزق أسرهم الصبر والسلوان، ونرجو الله جلت قدرته الشفاء العاجل لكل المصابين والجرحى.
السيد الوزير،

كما هو معلوم عرفت مدينة الدار البيضاء فاجعة مؤلمة يوم السبت الأخير، حيث أدى الحريق إلى وفاة العشرات من العمال والعاملات وجرح أكثر من 17 آخرين، وقد تبعنا المبادرة الملكية السامية لفائدة الضحايا، وإصرار جلالته دائما على الوقوف إلى جانب المواطنين والضحايا، وكانت الإشارات الملكية السامية قوية خلال الاجتماع الذي ترأسه يوم أمس بالقصر الملكي بمكناس بإصدار تعليماته السامية لوزير الداخلية، كي يتم التحقيق بالسرعة والدقة اللازمة، وأن تحدد بوضوح المسؤوليات على جميع المستويات.

ونسأل السيد الوزير عن ملابسات هذا الحادث؟ وماذا تنوي الحكومة عمله لمواجهة آثاره؟ أشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.
والآن ننقل إلى السؤال الآتي السادس في نفس الموضوع، حول الحريق الذي شب بمصنع الأفرشة بمدينة الدار البيضاء، وأعطي الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاشتراكي. تفضل السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم.
بداية، تتوجه بكل تعازينا لضحايا هذا الحادث المفجع بليساسفة، وكذلك لضحايا الحادث الآخر الذي كان كذلك في عمالة البرنوصي بنفس الأسبوع، هذه الحوادث المفجعة وللأسف اللي أصبحنا كنسعموها.

نعتبر في فريقنا بأنه هناك مسؤوليات على ثلاثة مستويات:

- المسؤولية الأولى، هي المسؤولية الترابية من جماعات محلية، من وقاية مدنية، من سلطة محلية، ومن يدلي بالترخيصات لمصانع في أحياء سكنية، ونحن نعلم أن في مدينة الدار البيضاء 7 مناطق صناعية موجودة، وتفتقد إلى عدة مسائل وقائية؛
- المسؤولية الثانية، هي مسؤولية أرباب المعامل، التي لا تحترم القانون ولا تحترم الضوابط الوقائية لكل الحوادث وحتى الأمراض المهنية، وغادي نجيو لهاد الشي من بعد؛
- المسؤولية الثالثة، هي بيد الحكومة وبيد الوزارات المعنية لأنه جاء قانون مدونة الشغل ولم يطبق إلا ب30% والقانون ينص في عدة

مواده بصحة وسلامة العمال داخل هذه المعامل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيدة المستشارة.

والآن ننتقل إلى السؤال الآتي السابع في نفس الموضوع، وأعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق التقدم والاشتراكية.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أبى قدرنا في المغرب أظن والطبقة العاملة المغربية، أبى قدرنا هذه السنة في المغرب والطبقة العاملة المغربية على خلاف زميلاتها عبر العالم أن تستقبل عيد الشغل في الأفرح المعتادة التي تستقبلها للتضامن وإعلان انتصاراتها وتحقيق تقدمها في مجال السلم الاجتماعي، لجعل هذا اليوم يوما عالميا ينشد السلم والاستقرار.

هذه السنة طبقتنا العاملة تعيش عزاء ومأساة بسبب ما حصل بمدينة الدار البيضاء خلال عطلة الأسبوع الماضية، الأمر لا يتعلق أيها السادة بحادثة أو كارثة طبيعية تتحملها بحكم القدر، ولكنها حادثة خطيرة ترجع أساسا إلى انتشار انعدام المسؤولية، والتقصير والإهمال، شمل كل المؤسسات، شمل من له مسؤولية في صحة المواطن وسلامته بنص قانوني ألا وهو المجالس المحلية، شمل أطراف علاقة الشغل الذين فرطوا حول فضاء أداء الشغل إلى مجازر، يذهب ضحيتها العمال والعمالات، شمل المؤسسات الحكومية المسؤولة مع تعددها.

التعدد في المراقبة لغاية تحقيق الكفاءة أصبح الآن داءا يشمل كل المجالات بسبب تحويل المسؤوليات أو نقل المسؤولية، شمل واقع مداولتنا، الحكومة بذلت مجهود من 10 سنوات وأدت من ميزانية الدولة رأس مالا كبيرا من أجل تأهيل المقاول من أجل أن تكون بالفعل على مستوى التنافسية، الذي يعني احترام الإنسان بالدرجة الأولى، فإذا به الآن تبين أن مشروعنا التأهيلي محدد بسلوكات غير مقبولة.

فإن ذلك السيد الرئيس، السادة الوزراء، عزاءنا لن يكون في مجرد تقديم التعازي، وأنا تتألم مع كافة ضحايا هذا الحادث ومع الشعب المغربي بكامله.

ولكن يجب أن يكون عزاءنا لفت الانتباه، لأن هذا قلنا من هذا المنبر الى وضع حد، لانعدام المسؤولية وكل ما يؤدي له، إلى وضع حد لانعدام المتابعات وانعدام المساءلة، انعدام إلى وضع حد لظاهرة الهروب من العقاب. القانون واضح في هذه المسألة، سمعنا أن مدونة الشغل لم تحترم طالبنا بأن نخلق مرحلة انتقالية لفرض احترام مقتضيات الشغل، مع الأسف هذه الحادثة جاءت لتبرهن بالفعل على أن هناك تقصير.

فإن ذلك، السادة الوزراء، تتوجه إليكم ونحن نعلم بأنكم تتألمون معنا وأنكم قتم بما يجب القيام به، وأن هناك تقاسم المسؤوليات من عدة وجوه، نترجم أن نزيد خطوة لاحترام هذا الفضاء الذي يذهب ضحيته الإنسان، نحن قتم بمجهود والكل ينتظر ماذا ستسفر عنه محادثات الحوار الاجتماعي، أي حوار اجتماعي نتحدث عنه إذا كانت الأمور وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم في هذا المستوى؟

فإن ذلك سؤالنا ليس هناك الجواب، البارحة في تخطيط الخطة للذهاب بعيدا إلى تحديد المسؤوليات ووضع خطة لمراجعة وضع المقاول، ولكن في نفس الوقت لابد من التعجيل بضوابط قانونية ومسؤولة وتدعيم الترسانة القانونية بآليات زجرية لكل يتحمل المسؤوليات، لا يمكن أن نقبل بإعطاء الرخص بالمصادقة والإسكان وزيادة الارتفاعات والقيام بأي شيء من أجل التشغيل للبشر دون أخذ الحد الأدنى من متطلبات السلم والأمانة، فإن ذلك هذه المسؤولية على عاتقكم السادة الوزراء، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار.

والآن ننتقل إلى السؤال الآتي الثامن في نفس الموضوع، وأعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق العهد.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية، السيد الرئيس، في جميع من سبقني وباسم فريق العهد، نعبّر بداية عن تضامننا ومؤنسنتنا مع عائلات الضحايا، وتقدم لهم بتعازينا الحارة على إثر هذا الحريق المهول الذي شب بمعمل للأفرشة بحي ليساسفة بالدار البيضاء، وتأسف لحدوث هذه الكارثة التي خلفت ما يزيد عن 60 قتيلًا وعددا كبيرا من الجرحى.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين،

في هذا الإطار، نؤكد ونطالب بضرورة التزام الوحدات الصناعية ببلادنا بالمعايير الدولية للسلامة، فلا يعقل أن يكون معمل ببلادنا بدون منافذ للإغاثة، وأبوابه ونوافذه مقفولة، كما أن هذا المعمل وكما يشاع لا يتوفر على أدنى مواصفات المعامل، فهو عبارة عن عمارة لا يتوفر على أدنى مواصفات المعامل، عمارة ذات طوابق متعددة وليس فيها لا مخازن ولا أماكن استراحة العمال، ولا مستودع للسيارات إلى غير ذلك من المرافق الضرورية. لذا، وفي هذا السياق نسائلكم السيد الوزير، عن أسباب عدم توفر شروط السلامة المعروفة للعديد من الوحدات الصناعية الوطنية؟

نسألكم السيد الوزير: ما هو العدد الحقيقي لهذا الحريق؟ مع العلم أن الإعلام يتحدث عن المئات، ما هي الإجراءات العاجلة التي ستتخذها الحكومة لتحديد المسؤوليات وتعويض الضحايا؟، شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرًا السيد المستشار.

والآن قبل أن أعطي الكلمة لأحد لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، أخبر المجلس أنه يلتحق بنا في هذه اللحظة، وقد مجلس الدولة في سلطنة عمان برئاسة معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنديري، الذي يقوم بزيارة عمل لبلادنا بدعوة كريمة من مجلس المستشارين.

وبهذه المناسبة أدعوكم إلى الوقوف تحية للوفد الكريم، وعربونا منا على مدى التقدير والاحترام الذي يكنه الشعب المغربي للشعب العاني الشقيق الذين تجمعها علاقات الصداقة والأخوة المتينة بقيادة قائدي البلدين جلالة الملك محمد السادس وسمو السلطان قابوس بن سعيد حفظهما الله. والآن أعطي الكلمة لأحد مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، فليفضل.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

عرفت بلادنا خلال هذا الأسبوع الذي يتزامن مع تخليد الطبقة العاملة المغربية لعيد الشغل فاتح ماي، كارثة وجريمة ومحركة فظيعة، كارثة جماعية للعمال والعاملات بمعمل "روزامور" لصناعة الأفرشة بليساسة بالدار البيضاء، ذهب صحته أزيد من 60 عامل وعاملة وتلت كارثة أخرى بمحل صناعة الأفرشة بعالة سيدي البرنوصي ذهب صحته ثلاثة عمال.

إن هذه الحوادث المتتالية تبين باللموس الأوضاع التي تعيشها الطبقة العاملة المغربية وجشع أرباب العمل الذين لا يهمهم سوى مصالحهم وأرباحهم على حساب شروط العمل وعلى حساب العمال والعاملات وفي غياب المعايير الدولية الأساسية للعمال التي صادق عليها المغرب والتي هي موضوع العديد من المذكرات التي وجهتها منظمنا الاتحاد المغربي للشغل إلى الحكومات المتعاقبة، أن هذا المشكل تم تداوله في جميع جولات الحوار الاجتماعي مع الحكومات المتعاقبة وهو الالتزام بمعايير الصحة والسلامة المهنية بالأحياء الصناعية، حيث يسود قانون الغاب، فلا احترام لمدونة الشغل ولا الحد الأدنى للأجور ولا معايير السلامة والصحة المهنية بلا الاستغلال البشيع للعاملات والعمال البسطاء وفي ظروف تذكرنا بالقرن الوسطي.

ففي جولات الحوار الاجتماعي طالبنا وإلحاح على تطبيق شروط الصحة والسلامة المهنية وتفعيل آلياتها التي تنظمها مدونة الشغل من خلال

ثانيا عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لضمان عدم تكرار هذه الكوارث؟ ونحن نعلم أن صاحب الجلالة أطال الله عمره، قد أمر في اجتماع بمكناس أعضاء الحكومة، وخصوصا منهم السيد وزير الداخلية بالتدقيق في البحث واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، وشكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرًا السيد المستشار.

والآن ننقل إلى السؤال الآتي التاسع في نفس الموضوع، وهو موضوع حريق ليساسة. أعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية. فليفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرًا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني أخواقي المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، كنا نود في سؤالنا هذا أن نتقدم إلى الطبقة العاملة المغربية بالخصوص، بكامل التهاني بمناسبة حلول عيد الشغل، لكننا نجد أنفسنا معزين لها إثر مصابنا والمصاب الجلل، في أبنائنا ل62 رغم السادة ورؤساء الفرق يتكلمون عن 64 ضحايا مصانع الجثث، وأقولها بكل مسؤولية ضحايا مصانع الجثث هدشي كتالم ليه كل إنسان، هذه الكارثة التي جاءت نتيجة تهاون السلطات المحلية، واللجان الإقليمية المعهود لها بالمراقبة القبيلة والآنية للوحدات الصناعية، فهذه الفاجعة تأتي بعد أشهر عن فاجعة القنيطرة التي طواها النسيان وكان قدر العامل المغربي إما الموت تحت الأتقاض أو حرقا داخل المعامل الشيء التي أصبحت أشبه بالزنازن.

السيد الرئيس المحترم،

لا ننكر المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية رغم ارتجاليتها، ولا التي بذلتها الوقاية المدنية رغم تقصيرها في الحضور العاجل إلى عين المكان، وافتقارها للإمكانيات المادية والبشرية التي جندت لهذه الفاجعة، فهل يعقل أن منطقة صناعية لا تتوفر على مصدر مياه خاص بالوقاية المدنية يتم اللجوء إليه مثل في هذه الحالات، وفي هذا الإطار نحمد الله أن النيران لم تتسرب إلى البنايات المجاورة وإلا كانت كارثة أكثر.

السيد الرئيس،

على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في هذا الإطار، طبقا للتعليمات الملكية السامية، وطبقا لمسؤوليتها تجاه المغاربة وأن تتصف عائلات الضحايا وتسهر على تتبعهم النفسي بالخصوص لدى الناجين، وأن تضرب بيدها من حديد على المقصرين الذين يسمحون بتشغيل القاصرين بصفة خاصة دون توفير أدنى شروط العمل، ضارين عرض الحائط بمدونة الشغل التي يبقى تفعيلها وفرض احترامها، احترام بنودها في أغلب من صلاحيات الحكومة التي نتمنى أن لا تتهازل سلطتها مع الباطرونة، كما انهارت داخل السجون، لهذا

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نشكر السيد الرئيس والسادة الوزراء وإخواني وأخواتي المستشارين.
أولا نعزي في وفاة هؤلاء ضحايا الحريق الذي شب في إحدى المعامل في مدينة الدار البيضاء الكبرى في حي ليساسفة، وكذلك ما وقع في البرنوصي في حي الولاء، حي التشارك، نعزيهم في هذا المصائب الجلل وفي هذا الحدث وفي هذا الحادث المفجع نقول "إن الله وأنا إليه راجعون" ونحسب هؤلاء الموقى شهداء عند الله عز وجل، لأن الرسول (ص) أخبرنا بأن الشهداء من أمة سبعة وذكر منهم الذي مات في الحريق أو الحريق كما سماه الرسول (ص) ونحسبهم شهداء والله حسيبهم.

ونقول أن مثل هذا الحدث يقع يوميا رغم أن هذا حدث مفجع لأنه كبير ومات فيه أكثر من 60 ولازال هناك منهم مجموعة تحت الأقباض، ولكن مثله يقع يوميا ليس بمثل العدد ولكن يقع في طرقاتنا جراء حوادث السير ويقع في كل من المؤسسات الإنتاجية والمعامل والشركات التي لا تحترم الحد الأدنى لشروط الصحة والسلامة من خلال الآلات المهترئة والقديمة، ومن خلال المواد الخطيرة والسامة التي هي من وسائل العمل، حيث لم تعمل أولا الحكومة على تطبيق النصوص الموجودة والمتضمنة في المدونة.

وبالمناسبة، بعد مرور سنوات على خروج المدونة، لازالت الوزارة تتحدث فقط على تأهيل 30% من المؤسسات الإنتاجية باش تنفذ المدونة ماشي تتكلم على تطبيق المدونة والزام المشغلين بتنفيذ المدونة متى؟ الله أعلم.

وكذلك لإخراج قوانين أخرى صارمة للحد مع التلاعب في أرواح المواطنين عموما والشغيلة على وجه الخصوص.

نحن في الإتحاد الوطني للشغل في المغرب نعتبر هذا الحدث مفجع، في حقيقة الأمر جريمة بكل المقاييس، جريمة تظهر أثرها من خلال المعايينة ومن خلال المعرفة وخلال ما تحدثت عنه الصحافة ومن خلال ما تحدثت عنه كذلك الأهالي الناجين، لأن الحدث عندما وقع وفي حقيقة الأمر يجب أن ن فكر قبل الوقوع ديالو نرى أن هذه الشغيلة مستبعدون من طرف مشغلهم في ظروف قاسية وبأجور زهيدة لا ترقى إلى الحد الأدنى للأجر ولا ترقى إلى أن يكون هذا الإنسان كريما ومكرما كما كرمه الله عز وجل، وقد كرمنا بني آدم.

وكذلك من خلال إغلاق أو غلق المؤسسة الإنتاجية في وجه الشغيلة كأنهم قاصرين ومنبوذين أو كأنهم مسجونين، كذلك الجريمة واضحة من خلال تواطؤ الذين رخصوا مؤسسات كلها التي رخصت لهاته الشركة وتعرف أنها خارج القانون وأعطتها ترخيصات مكتوبة، يعني تسمح لها بالممارسة وتسمح لها بالعمل، وكذلك من خلال وزارة التشغيل، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية، مجموعة من المؤسسات التي سمحت لهذه الكارثة بأن تقع، ماشي حتى توقع أن نبيكوا البكاء كما يقولون المغاربة البكاء وراء

لجنة تتركب من ممثلي العمال وأرباب العمل وهدفها تقديم الاقتراحات فيما يخص وسائل الصحة والسلامة المهنية، ولا متتعداش درهم واحد، يعني مكايئش هناك شي حاجة اللي يمكن هاذ اللجنة متكونش في هذه المعامل إلا أننا نفاعي بأن 14% فقط حسب إحصائيات وزارة التشغيل بالمؤسسات الإنتاجية هي التي تتوفر فيها هذه اللجنة وفي خرق تام للقانون وعلى مرأى ومسمع من وزارة التشغيل، المفروض فيها السهر على تطبيق القانون والقوانين الاجتماعية.

إن هذه الكارثة التي تدنيها والتي نتقدم فيها بأحر التعازي إلى الطبقة العاملة والشعب المغربي والتي نعبر عن تضامننا مع عائلاتهم في هذا المصائب الجلل، ما هي إلا نموذج لما يعانيه العمال والعاملات بمختلف الأحياء الصناعية. فحينما يحاول النقابيون تنظيم العمال والعاملات في هذه الأحياء الصناعية لتطبيق القانون وليس إلا القانون بطرد العمال والعاملات والممثلون النقابيون من أجل ممارسة حقهم النقابي الدستوري من طرف الباطرونا، يمارسون التهيب الاجتماعي بمختلف أنواعه.

لذا نطرح من جديد مسؤولية السلطات العمومية في حماية أرواح العمال والعاملات وفي تطبيق مدونة الشغل، وهذا يبين بجلاء التساهل مع أرباب العمل على حساب العمال في تطبيق هذه المدونة التي ساهم الإتحاد المغربي للشغل في إخراجها لحيز الوجود والمتضمنة لمجمل المعايير الدولية الأساسية للعمل التي أصبحت ملزمة للحكومة بتطبيقها.

إننا إذ نحمل السلطات العمومية كامل المسؤولية في عدم تطبيق القانون، فإننا نطالب بأن تكون هذه الكارثة الأليمة مناسبة لصحوة من أجل تفعيل مدونة الشغل وليس فقط إحداث لجنة لتحديد المسؤوليات، فمشكلتنا هي تطبيق القانون ومن يراقب تطبيق القانون لأن قيمة القوانين تكمن في مدى تطبيقها.

وبناء على ما سبق، نسئلكم السيد الوزير عن ما ستقوم به مصالحكم للعمل على تطبيق شروط العمل بالمقاولات والشركات والمؤسسات وتطبيق معايير العمل الدولية ومقتضيات مدونة الشغل؟ وما ستقومون به لكي لا تتكرر مثل هذه الحوادث؟ التي طالبنا بها مرارا في مذكرات الإتحاد الموجهة للحكومة بضرورة احترام مدونة الشغل وتفعيل شروط الصحة والسلامة المهنية للعمال والعاملات داخل مقاولات الشركات والمؤسسات والأحياء الصناعية وفي أماكن العمل وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.

نمرا الآن إلى السؤال الآني الحادي عشر، وهو آخر سؤال في موضوع حول مسألة الحريق بليساسفة، وأعطي الكلمة إلى أحد المستشارين المحترمين الأستاذ معتصم أو عبد الله عطاش فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

إجماع كل الوسائل القانونية والوسائل كذلك الزجرية من أجل أن لا يتكرر هذا.

ويسعدني أن أتوب عن زميلي السيد وزير الداخلية في الإجابة على هذا السؤال في الأوجه التي تتعلق باختصاص السيد وزير الداخلية الذي تعذر عليه الحضور اليوم بوجوده في مهمة إلى جانب صاحب الجلالة، وكذلك بقية زملاء الوزراء فيما يخص القضايا التي جاءت في تدخلات السيدات والسادة المستشارين، والتي تهم مجالات اختصاصاتهم، ومنها اختصاصات وزارة التشغيل والتكوين المهني وبقية القطاعات الحكومية كما جاء في الأسئلة.

وأود في البداية أن أجدد باسم كل عضوات وأعضاء الحكومة، حكومة صاحب الجلالة نصره الله، تجديد التعازي القلبية الحارة لكل العائلات المكومة مع متمنياتنا بالشفاء العاجل لكل الجرحى، وهي مناسبة كذلك للتأكيد على الأهمية المستعجلة للتعاون بين الحكومة والمؤسسة التشريعية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمنتخبين حتى لا يتكرر مثل ما حدث بمدينة الدار البيضاء.

بالنسبة للوقائع، يوم 26 أبريل 2008 على الساعة 11 صباحا توصلت مصالح الوقاية المدنية بإشعار باندلاع حريق بمقر شركة "روزامور" لصناعة الأفرشة بالحى الصناعي بالدار البيضاء، وعلى الساعة 11 و26 دقيقة بالضبط، التحقت أولى فرق التدخل بعين المكان كما تم تجنيد فرق أخرى مختصة في إطفاء الحريق وإسعاف الجرحى، بلغ مجموع حصيها حوالي 126 فردا كما تمت الاستعانة ب 15 شاحنة وسيارة إسعاف.

خلق هذا الحريق المهول الذي لم تتم السيطرة عليه إلا بعد حوالي 8 ساعات من اندلاعه 55 ضحية، وإصابة 17 آخرين بجروح طفيفة ومتفاوتة. تم لحد الآن التعرف على هوية 36 جثة سلمت لعائلات الضحايا ليتم دفنها على نفقة السلطات العمومية طبقا للتعليمات الملكية السامية، لازالت المصالح المختصة تواصل جهود تحديد هوية الجثث 19 المتبقية.

ثانيا، النتائج الأولية للتحقيق، مباشرة تم فتح تحقيق قضائي حول ملبسات هذه الفاجعة، حيث تم اعتقال مالك الشركة ومديرها وعاملها، كما تم موازاة بذلك وبناء على التعليمات الملكية السامية فتح تحقيق إداري وتقني، الهدف منه تحديد المسؤوليات على جميع المستويات وذلك بالسرعة والدقة اللازمة والوقوف إذا كانت هناك أي وجه من وجه التقصير وترتيب بكل حزم، ترتيب أقول ترتيب الجزاءات القانونية.

وقد مكن التحقيق الأولي لحد الآن من الوصول إلى الخلاصات الأولية التالية، علما أن هذا التحقيق لم ينتهي بعد.

اندلع هذا الحريق بمدخل عمارة تأخذ مؤسسة صناعية مصنفة من الدرجة الأولى تقع على هامش المنطقة الصناعية ببلد سافسة بعالة الحى الحسنى، كتكون من طابق سفلي وثلاثة طوابق.

الميت خسارة، يعني الناس الذين تباطؤوا وأخلوا، وكذلك حتى من خلال التأخير ديال تقريبا ما يفوق نصف ساعة الإيقاد ديالهم، وحتى عندما أتوا، يعني رجال الإطفاء أتوا بخراطيم مهترئة مثقوبة، نصف الماء يضيع... وكذلك أتوا وهذه الكارثة عظيمة وكارثة كبيرة مؤسسة كبيرة وكذلك أتوا بإطفائيين مبتدئين، نعلموا الحسنة في رأس اليتامى، مبتدئين، هذه الكارثة العظيمة خاصها ناس متخصصين وكذلك من خلال سقوط الصندوق للضمان الاجتماعي على عدم تسجيل هؤلاء في الضمان الاجتماعي، الحماية الاجتماعية أين هي؟ قالوا غنديروا الصندوق وبالتالي هذا السكوت هذا لا بد من اتخاذ المسؤولية بارزة وواضحة لا تحتاج إلى ما تحتاج إليه.

لذلك أمام هذا كله، نسائلكم:

ما هي التدابير لعدم تكرار مثل هذه المأساة في مؤسسات أخرى وكثيرة شبيهة بهذه المؤسسة التي لا توفر الحد الأدنى من شروط السلامة؟ يعني شنو هي الوسائل والتدابير لعدم تكرارها في مؤسسة أخرى؟ وكثير ما تقع مثلها ولكن بأفراد شحال من واحد تقطعو أصابعه، يديه، رجله ولكنهم أشخاص أفراد خاصة أن هذه كانت بأعداد كبيرة.

ماهي التدابير التي ستخذها الحكومة لتحديد المسؤوليات في هذه الفاجعة؟ رغم أن المسؤولية ظاهرة ولكن المسؤولية باش تدار قانونيا.

ما هي الإجراءات التي ستخذها الحكومة كذلك لتعويض أسر الضحايا الذين سقطوا في هذا الحدث؟

ماهي التدابير التي ستخذها لضمان عدم تكرار هذه الآفة؟

وشكرا السيد الرئيس:

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.

والآن أعطي الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة عن الأسئلة التي طرحها ممثلو الفرق، فليفضل.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

حضرات السيدات المستشارات والمستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أعبر على تجاوب الحكومة مع مبادرتكم في تخصيص هذه الجلسة للأسئلة الآنية حول موضوع الفاجعة التي آلت بالطبقة العاملة المغربية وبالشعب المغربي، فاجعة الحريق الذي شب في شركة "روزامور" لصناعة الأفرشة بمدينة الدار البيضاء، وهي مناسبة للحكومة كذلك وللرأي العام ولعموم المواطنين للإطلاع على التطورات التي عرفها هذا الملف، بعيدا أقول بعيدا كل البعد على أي مظاهر سواء كما يقال في الفاجعات الوطنية التي تقتضي أن الجميع كما عبر على ذلك جلالة الملك بواسطة إلى الضحايا، ولكن كذلك كما جاء بتعليقاته وفي تدخلاتكم اليوم من الضروري

خلاصة أخرى تم الوقوف عليها في هذا الجانب وهي ضعف وتفعيل كل ما يتعلق بإجراءات التدريب على مواجهة الآفات وعلى رأسها الحرائق في كافة مؤسساتنا، غياب مخارج الإغاثة، ضعف في الضغط وفي الصبيب على مستوى أقرب مصدر للمياه، وخلافا لما قيل هناك Bouche Incendie موجودة أمام المعمل، الإشكال كان هو ضغط الصبيب ليس كما جاء أنه الحي الصناعي غير مجهز بل فيه les bouches d'incendie.

كثقول للسادة المستشارين والسيدات المستشارات، قمنا بزيارة لعين المكان ووقفنا على كل الجوانب المتعلقة سواء تعلق الأمر باختلالات اللي سجلوها بعض المستشارين واللي كواقفهم عليها، وكذلك كما جاء اليوم في جواب السيد وزير الداخلية.

ثالثا، التدابير المتخذة على ضوء الخلاصات الأولية للتحقيق بناء على التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تم إحداث لجنة وزارية برئاسة وزير التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة وعضوية الوزارات المعنية: الداخلية، التشغيل، العدل، الأمانة العامة للحكومة، الإسكان والتعمير، إضافة إلى ممثلي الفاعلين الاقتصاديين بما في ذلك قطاعي البنوك والتأمينات التي كلفت باقتراح الإجراءات التنظيمية والوسائل التطبيقية الرامية إلى تدعيم الضوابط الأمنية والوقاية داخل الوحدات الصناعية والخدماتية وكل ما يتعلق ب les normes de sécurité.

في هذا الإطار، أشير إلى ضرورة مراجعة الإطار القانوني الخاص بالأخطار الصناعية المتمثل في الظهير الشريف المؤرخ في 25 غشت 1914 المتعلق بالمؤسسات المصنفة، وفي هذا الصدد ولسد هذا الفراغ القانوني بادرت وزارة الداخلية منذ سنة 2001 إلى تعميم مذكرة تدعو إلى ضرورة التقيد ببعض الإجراءات الحديثة لضمان سلامة العمال وجوار المؤسسات الصناعية.

ومن جانب آخر وبناء على التعليمات المولوية السامية تم تشكيل لجنة لإجراء بحث إداري معمق وعاجل على وجه الاستعجال وشرعت في عملها غداة اليوم الثاني للحريق على كل ملابس وأوجه التقصير إذا كانت أو ثبتت لترتيب الجزاءات القانونية في هذا الصدد.

وختاما، أود أن أشير أن الحكومة ستعمل في إطار منهجية التواصل المتبعة على موافاة الرأي العام الوطني بكل ما يستلزم من معطيات حول الموضوع وسير عملية التحقيق.

وجوابا على بعض الأسئلة للسادة المستشارين والمستشارات والتي تم في جانب منها وزارة التشغيل والتكوين المهني، إلى جانب مساهمتها في اللجن المحدثة بقرار ملكي سامي تم اتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية، أذكر منها اجتماع مندوب التشغيل على الصعيد الوطني ورؤساء الدوائر الاجتماعية ورؤساء دوائر تفتيش الشغل عاجل يوم الأحد المقبل بالرباط،

تشغل هذه الوحدة الصناعية المصنفة من الدرجة الثالثة 130 عاملا من بينهم 50 امرأة 9 منهم مصرح بهم باسم شركة "روزامور" والباقي يتم تشغيله عن طريق شركتي للوساطة في مجال التشغيل.

تم بناء العمارة مقر الشركة المذكورة سنة 2002 وشهدت سنة 2007 تغيرات بالطابق السفلي وبناء كل من الطابق الثاني والثالث، وقد حصلت تغييرات بالطابق السفلي وبناء كل من الطابق الثاني والثالث وقد حصلت على شهادة المطابقة لتعميم التهيئة بتاريخ 7 أبريل 2008 وعلى رخصة الاستغلال والتي سلمت لها بتاريخ 14 نوفمبر 2007.

أظهرت التحقيقات الأولية وحسب تصريحات الشهود أن سبب اندلاع الحريق قد يعود إلى قيام أحد العمال برمي سيجارة بورشة النجارة، كما أبانت هذه التحقيقات أن صاحب المعمل قام بتغييرات على المبنى دون الحصول على الرخص الضرورية تتمثل في ما يلي:

1. إزالة الحائط العازل بين الورشة والممر المؤدي إلى الخارج، وكذلك على الطابق العلوي؛
2. إلحاق الساحة المخصصة لمآب السيارات بالورشة؛
3. تسييج جميع النوافذ والممرات بسياج من حديد من قوسين بدعوى تلافي السرقة؛
4. إضافة طابق آخر على السطح مغطى بالقصدير أشتغل كمخزن للمواد الأولية.

وأشير في هذا الصدد إلى أن المصالح المختصة بمقاطعة الحي الحسني قد سبق لها أن أنجزت بتاريخ 4 أبريل 2008 محضر معاينة حول أشغال بناء غير مرخصة فوق أرض عارية وتسقيف السطح بالقصدير، واستنادا إلى محضر المعاينة السالف الذكر وجهت نفس المصالح بتاريخ 14 أبريل 2008 قرارا فوريا وإعذارا بإيقاف الأشغال الغير المرخصة إلى مدير شركة "روزامور".

كما سبق لمصالح مفتشية الشغل التابعة لوزارة التشغيل بعين المكان بالدار البيضاء أن قامت بمهمتي تفتيش للمؤسسة وراستت خلال سنة 2007 مدير الشركة فأثارت انتباهه إلى عدم احترام هذا الأخير للشروط المتعلقة بالصحة وسلامة العمال موجهة له إنذار في الموضوع.

تبين أن التغييرات المحدثة على المستوى البنية بالإضافة إلى العوامل الأخرى ساهمت في إعاقة تدخل مصالح الوقاية المدنية والحد من فعاليتها للسيطرة على الحريق في الوقت المناسب، وتمثلت هذه المعوقات بوجود ورشة للنجارة بالطابق السفلي الشيء الذي استحال معه اقتحام المبنى من طرف فرق قوى مصالح الوقاية المدنية من المبنى من الجهة الجنوبية.

وجود كمية هائلة وهامة من المواد الأولية مكدسة بالممرات وعلى السلم الشيء الذي أعاق سرعة حركة رجال المطافئ والوقاية المدنية وقوة الحريق وسرعة انتشاره بسبب وجود كمية هائلة للمواد شديدة الاشتعال.

غير يتحدد هل هو I1 ولا I3 السؤال ديالي واضح واش من الدرجة الأولى أول الدرجة الثالثة؟ كما جاء على لسان السيد الوزير.

السيد الوزير كاع في التدخل ديالو متفق معاه على حاجة فعلا la bouche d'incendie كايينة ماشي أمام المصنع، كايينة في باب المصنع وبالضبط تحت poteaux ديال الضوء ديال ONE، عبد ربه كنت بعين الماكن من الساعة 12 إلى غاية الثالثة ليلا.

الظهير للي تكلمتمو عليه السيد الوزير 25 غشت 1914 كيتعلق بالدرجة الأولى والمصانع اللي هي في هذه الحالة ديال هذا المصنع اللي هو قابل للاشتعال في أي وقت وحين، لأن جميع المواد كيشغل بها الأغلبية منها هي مشتقات ديال البترول، إذا هذا المنطق كندكر السيد الوزير بمادة 251 من هذا الظهير تقول أن المصانع من هذا النوع تكون محيطة بسيج أرضي محظور من البناء مسافته بين الجدار ديال المصنع والجيران 100 متر، المادة 251 من الظهير يمكن لكم ترجعو له.

أنا مبعيتش نبدا ندخل في المسؤولية ومن المسؤول؟، ومن أعطى permis d'habiter فين هما les surveillants.

إلى جينا نهدرو علاش قلت راه كيخص، تكلمنا على سياج القطبان، تلافي السرقة على لسان السيد الوزير، لا هذا الشي ما شافو حد كايين الشركات ديال الأدوية منسيميهاش chiffre d'affaires ديالها كيفوت 200 مليار في السنة بينانها كاع محمولين، ولكن عندهم الشركات ديال الحراس، هاذ الشركة بالذات شركة كندخل الملاير لماذا؟

هي كتشغل مع شركات كبرى كتوجدها هذا الأثاث وكتشغل مع ثلاثة شركات حتى لا نسبي الشركات، وكتشغل على ما يزيد 260 ديال البشر، وكتكون 130 بالنهار و130 بالليل، وعليها إقبال كبير، كايين الكاميرات ديال الحراسة، كايين الشركات الآن واحد العدد ديال الشركات، كم من شركة الآن، أحنا أسمعننا الحريق ديال النهار السبت و في التشارك أسمعننا... وهذا الشي ميماعش في التشارك إموتو عاود ثاني 3 خياطين دلمطارب واليوم ماتو 3 آخرين في الطوبيس.

إذا احنا هذا الشي مقبلين عليه، ماشي مشكل ولكل مشحال من شركة من هذا النوع راه سادة الآن على الناس، ها الإجراءات اللي خاصها باستعجال، خص الحكومة تنظر لها ماشي غير في الدار البيضاء بالخصوص في سلا في محل الزراني في واحد كل محل اللي فيها مواد غالية ونفيسة كل واحد كيخاف عليها وكيسد على العمال، إذا هنا وهذا الناس خصنا نجبروهم يعملوا شركات باش يحضوا ديالهم هذا حتهم ديال الحراسة يعملوا الكاميرات، ولكن يخليو البيان محمولين باش تنفادوا مشاكل من هذا النوع. السيد الرئيس،

إلى جينا ندخلو قانون التعمير ونناقشو هذا الموضوع من جانب التعمير غادي نلقوا منطقة صناعية من الوحدة الأولى من الداريجة الأولى أحدثت داخل منطقة صناعية من الدرجة الثالثة، والدرجة الثالثة لا يمكنها في قانون

سيتم دراسة من خلاله كل أوجه تشريع الشغل وتدخلات هذا الجهاز للتطبيق السليم للقانون ولزجر كذلك كل الذين يمكن أن يتلاعبوا في البلقنة. جانب آخر هو مواصلة تفعيل برنامج المواكبة الاجتماعية للمقاولات المغربية من أجل التطبيق السليم بمساهمة ومشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

أود أن أثير كذلك للتوضيح أن في هذه البلاد هناك قانون وهناك قضاء بالنسبة لحادثة القنيطرة المؤلمة الملف بيد القضاء والقضاء هو الذي سيبت فيه، جانب آخر في تساؤل بعض السادة المستشارين والمستشارات أود أن أؤكد اليوم أن مختلف العاملين والعمال الذين كانوا يعملون للأسف بشركة "روزامور" بالدار البيضاء، كلهم مؤمنون لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقد بشرنا التأكد على كل المستويات حيث أحدثت خلية أزمة مباشرة بين مصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للتأكد من انخراط ديال العاملات والعمال وأن هذه المصالح ستقوم في أقرب وقت ممكن بصرف التعويضات القانونية لذوي الحقوق وكذلك لمتابعة الملف من أجل ضمان الحقوق لكل الضحايا والجرحى. شكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد وزير التشغيل.

والآن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الحركي ليتقدم أحد أعضائه من أجل التعقيب.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

حقيقة هذا المصاب الجلل لهذا الشهداء، سبقوني جميع زملائي في التعبير، وقبل التعقيب على السيد الوزير كان بودنا أن يكون سؤالاً محوريا وليس بسؤال آني، لأن هنا السيد الرئيس، هاذ الفاجعة غادي يمكننا نساعدو الحكومة وهذا هو الدور ديالنا، وحنا كمستشارين تشريعيين كترقبو الحكومة، وكنساعدوها، وكنجبوا بنصائح، أهنا لو كان عندنا الوقت باش غادي ناقشو، غادي ناقشو قانون التعمير، قانون اللي كيسيير الجماعات المحلية وكذلك مدونة الشغل وعدد من الأمور. لكن مع كامل الأسف صبيحة اليوم، طلب من الفرق أن يتقدموا بأسئلة آنية ولكن الحكومة لها اتساع من الوقت باش تناقش في إطار محوري مكيف، المشكل، السيد الوزير، جوابنا على الشطر اللي كيمم وزير الداخلية واعتذر باسمه، السيد الوزير كلنا بأنه المصنع من الدرجة الأولى في الصنف الدرجة الثالثة، أنا بغيت

مؤمناه اللي جاو المفتشين ديالها وقالوا هذا المحل يطابق المعايير، لأن الشركة التامين كنعرفوها كتنحسب لما جات تأمنه، هو قابل للاشتعال صافتت واحد اللجنة ديالها تقنية وقالت عنده الأبواب الملحمة -les murs coupe-feu, les portes coupe-feu, les issues de secours وهذا اللي كيشوفو فيه الإدارة والسلطات وكيشوفو السيد سد ويحل الباب بالقياس ويشد بالقياس هذا هو.

الآن خصنا هذا الناس ديال التامين إدخلو بسرعة إواسيو هاذ الناس خص يرأعو هذا الحقوق للي هي حقهم وتعطى لهم بسرعة، راه كايين أيتام لا أب ولا أم، راه كايين واحد العدد... في الخامسة دلعيشية جات طفلة كتقلب على أمها من المدرسة كلشي الناس كنبكي ما قد حتى واحد يقول ليها أمها فين هيا يعني صحيح هذا محمول هذا قدر ولكن الأسباب ديالو عديدة ومتعددة.

وأنا أتمنى أنا مبعيتش نفتح الموضوع وندخل لأنه أنا أحترم القرارات ولا سيما قرار سامي ديال صاحب الجلالة نصره الله هو أنه لجنة وزارية تكلفت باش غادي تعمل واحد التقرير، كتمنوا هذا التقرير يجي بسرعة ويجينا كذلك البرلمان ولكن ناخذوا بأيدي هذا الناس في أسرع وقت ممكن، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.

والآن أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي في نفس الموضوع وللتعقيب.

المستشار السيد أحمد القادري:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع الفريق الاستقلالي، بداية نتمن كل الإجراءات والمبادرات الإنسانية التي عبر عنها جلالة الملك وهو يواسي ويعزي الضحايا، ضحايا المحرقة، ضحايا الكارثة، ضحايا المأساة، لكي نسمي بكل الأسماء وكيمكن للعبارة أن تفي بما وقع.

كذلك نحن متفقين على التوجيهات الملكية بإحداث لجنة لتدقيق البحث، وكذلك لجنة لوضع اقتراحات لسد ولتطويع الفراغ والقوانين التي هي منذ أن دخل الاستعمار في 1914 ولكن المشكل الآن، السيد الوزير تكلمتو على سياسة وقائية وكذلك الزجر، احنا متفقين معكم فيما يتعلق بهذا الاختيارات لأنه مكابنش اختيار ثالث. لكن هذه السياسة الوقائية راه كتطلب أولا قبل كل شيء هو كايين الأرضية القانونية إلا جينا ننظروها لأنه خص قوانين تشريع ولكن في نظرنا خص إجراءات سريعة. الآن الإجراءات السريعة هي تفعيل ما موجود الآن في القانون، لا في مدونة الشغل، لا في قانون التعمير، هذه الأمور من يفعلها؟

احنا كنتساءلوا السيد الرئيس، السيد الوزير، جهاز المراقبة كنهذروا على ... قلت لنا مخالفات تتاع التعمير، كنا كتمنوا باش يكون واحد الجهاز

التعمير أن تأوي الدرجة الثانية أو الدرجة الأولى، بينا الدرجة الأولى يمكن أن تأوي الدرجة الرابعة والثالثة والثانية وهذا الشيء باندراج ولهذا هاد C'est une unité industrielle de catégorie I tout type, la réglementation de l'industrie est permis.

على l'agence urbaine ومنبعش ندوي على l'agence urbaine، كل اللي هو مؤسف أكثر من هذا ولكن كنت كتمنى وزير الاتصال هو اللي عقب، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

اللي هو خطير أكثر من هذا، جميع الناس، المغرب والعالم والمغاربة داخل العالم تبتكلموا في الهاتف تيعطوا على الأسر وتيعطوا على الناس، ولكن اللي هو مؤسف أكثر من هذا، يعني نوع من الاستهتار ديال 2M بعد أن بلغت الخبر، هما على علم، المدير العام على علم، مدير البرامج على علم بما وقع، كيجيبونا الشيخات وحاجيب بالليل، مقدوش يغيروا برنامجهم ويجيبوا على الأقل ندوة، إجبوا شي حاجة أخرى إلا تلفوا ينقلوا Animaux يجبونا غير شي برنامج ديال الحيوانات ولا شي مصيبة كحلة ويجيدوا علينا ذاك الشيء اللي كانو دارين، كان على المدير العام يستقل، إلا كانت شي عقوبة هو الأول بيدوا به، اللي بايت الليل كامل ناشط مع راسه والناس كتنشوط.

الحكومة كان عليها تستقل، أنا كنت كتمنى وزير الاتصال تعطيه سؤال محوري هنا وغادي ننشؤ ونفتح مدونة الشغل ونفتح قانون التعمير ونعطيك واحد العدد ديال الأمور واحد العدد ديال المسائل واحنا في الدار البيضاء، المكتب ديال الجهة البارح اجتمع وتكفل بواحد العدد ديال الأمور رغم أن السلطات مستعدتناش للدفن.

مسعدتناش للحديث، تلقائيا من أنفسنا رئيس الجهة ومكتب الجهة انتقلوا إلى عين المكان كمنتخبين، لم نشارك في هذا الموضوع ولكن لنا ما نقول في هذا الموضوع، لنا ما نقول والكثير.

والمسؤولية معروفة ديال كل واحد رها معروفة، حنا نتمن خطوات ديال صاحب الجلالة والقرارات ديالو السامية نصره الله اللي أخذ باعتبار هذا الضحايا.

كتمنى من الحكومة بإخلاص، مدوناش السيد الوزير واش عنده شي تأمين هذا السيد من غير تأمين ديال الضمان الاجتماعي؟ نشوفو هذا التأمين إلا كان عنده يعتقوا هذا الضحايا لأن غادي نعطيك مثال: أنا كنت كتمنى السؤال ديالنا مجوناش عليه السيد الوزير، طلبنا لو العدد الذكور والإناث 28 على حساب العدد اللي عندنا 55 هو العدد الصحيح 28 رجل 26 امرأة، امرأة ورجل ماتوا في الحدث خلوا أولا يتامى، مرات لها رجليها 15 اليوم قبل وماتت هي ذاك النهار، امرا امشاو ليها ثلاثة أولاد في دقة، نوع من هذا الناس أنا أتمنى أن الجميع يتدخل ونصفوا هذا الناس، راه ماشي هذا رب المعمل إلا درناها في الحبس، راه حنا فكينا المشكل، ماشي هو اللي خص يمشي للحبس ذاك الشركة التامين خصها تمشي للحبس اللي

المراقبة تتابع المخالفة تتابع التعمير، قائم وكالة حضرية l'agence urbaine بدل ما تبدى تطبع واحد الملف، واش العلو خمسة متر، أو أربعة متر تولى مؤسسة ديال المراقبة مستقلة، وهذه المراقبة أساسية.

كذلك قانون التعمير السيد الرئيس، السيد الوزير، كتعرفو بأن المنتخب اللي هو رئيس المجلس البلدي، ولا رئيس المقاطعة، ليس له حق اتخاذ قرار بالهدم تتابع المخالفة، خص يرفع التقرير تتابع للسيد العامل، والسيد العامل هو اللي يصدر القرار بالهدم.

هنا خلل، يجب أن نعطي للسلطة المنتخبة اختصاصاتها الكاملة، في هذا الموضوع، باش تواجه المخالفات.

كذلك اللي كنا لاحظ السيد الرئيس، هو التجهيزات اللي خصها تراعى فيما يتعلق بالوقاية المدنية، الوقاية المدنية ما يمكنشاي تصور في الدار البيضاء أنها ممركة في ثكنة من الثكنات، وباش توصل من بني مسيك ليساسفة، خصها تقطع تقريبا واحد عشرين كيلومتر خص اللامركزية، اللاتمركز في مدينة كبيرة مثل الدار البيضاء، ما يمكنشاي كيف قال السيد الوزير 26 دقيقة باش توصل من بعد الإشعار، هذه 26 دقيقة لو كان هناك تدخل سريع، حتى 10 دقائق ولا 5 دقائق، كانت حسب ما هو معروف كان يمكن عدد الضحايا غادي يبق في خمسة أو ستة، وما يوصلش لهذا العدد للي فات الخمسينات.

إذن هذا التخطيط خصو اتخذ بعين الاعتبار، وخص كل منطقة صناعية، وفي كل حي شعبي، السيد الوزير، السيد الرئيس، عندما نتكلم عن الحرائق راه ماشي فقط في المناطق والمؤسسات الصناعية، بل حتى في مدن الصفيح، حتى في التجارة الصفيحية لا قدر الله، هذه الأمور كلها في نظرنا، خصها تطلب واحد الخريطة علمية قريبة لإيجاد وسائل التدخل.

كذلك فيما يتعلق بضغط المياه "ليدك" هي المكلفة بهذا، "ليدك" عندها مشكل مع ممثلي السكان، عندها مشكل مع السكان، وعلى الأقل وهي تأخذ الكثير من الأموال على الأقل تكون كتقوم بهذه التفتيشات اللي كنضبط الضغط تتابع المياه، في هذه القنوات اللي كناخذ منها المياه باش تستعمل للمطافئ.

كذلك السيد الوزير، اللي بغينا نتكلمو عليه، هو دور مدونة الشغل احنا في هذه المناسبة كنجيوا أرباب العمل اللي كيجتروا مدونة الشغل، كيوافرو الضمانات، كيوافرو التأمينات، احنا متديروش شي مواجهة بين رب العمل وبين الأجير، بقدر متدينوا بعض السلوكات تتابع بعض الناس، تتابع بعض المقاولات اللي باقي كيعتبروا الإقطاعية وأن العامل جزء يتصرف فيه بشكل تتابع العبودية الجديدة، يشد عليه الأبواب، تغلق عليه المنافذ، هذه أمور حقيقية لا يمكن إلا أن ندينها كل إنسان عنده ضمير حي.

النقطة الأخيرة اللي بغينا نشيروا لها، السيد الرئيس، السيد الوزير، هو الإعلام، الإعلام الآن كنتكلمو على كارثة، ما خصنشاي ما نستعملوش، كيف كنتستعملوا الإعلام في الحد من حوادث السير التي أصبحت حرب

مفتوحة على المواطنين المغاربة، حرب الطرق، كيصخص هذا الإعلام والتلفزيون، إيدير لقطات، لأنه الآن احنا عارفين أنه كاين مجموعة تتابع المصانع، ومجموعة ديال المعامل اللي ما معلناش، واللي مادخلاش... غير مصرح بها، وفيها أشياء يمكن تؤدي إلى الخطورة، خصنا يكون الإعلام واحد الدعوة للتحميس بالمسؤولية باش هادوك الناس يأخذوا مبادرة ذاتية لأن هذه هي المواطنة.

خصوا يأخذ مبادرة ذاتية باش يحمي حياة وأرواح المواطنين، وليس فقط الرخ اللي احنا كنعبروه في هذه الحالة هو ربح غير مشروع لأنه يقوم على عبودية، وعلى تضحية بالبشر.

هذه الأمور، السيد الوزير، كئلتمسوا باش يتعمل وتكون مشاركة كيف قاتم، ما يكونش المنتخب هو آخر من يعلم والمنتخب هو مجرد آلة تتابع التزكية، خص السلطة المحلية، إلى بغينا الانتخابات والنسبة تكون مرتفعة نسعوا، نعطيوا الكلمة لممثلي الشعب، ولمثلي السكان وما يكونشاي مضمشين، وهذا شيء أساسي باش يمكن لنا نغيروا الوضع اللي هو أساء إلى الطبقة العاملة، وإلى الشعب المغربي، وتشكل هذه الكارثة اللي احنا حقيقة مرة أخرى تنعزوا، وعزائنا هو مبادرة اللي أخذها جلالة الملك، كئلتمنا الحكومة تمشي في هذا الإتجاه تتابع جلالة الملك باش تعطي أكثر ما يمكن من تعويضات ممكنة لعائلات الضحايا، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.

هنا نعطي الكلمة لرئيس فريق التجمع الوطني للأحرار ليعقب على سؤال السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، فليفضل.

المستشار السيد المعطي بنقصور:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري تتبعت ومعني يامعان جواب السيد الوزير، ونعلق آمالا كثيرة على تلك اللجنة الوزارية التي كلفت من طرف صاحب الجلالة للبحث وتحديد المسؤوليات.

لكن المثل العربي يقول، رب ضارة نافعة، نحن في وقت قريب كان هم المغاربة قاطبة هو إيجاد فرصة شغل، وربما هذا أنساهم الضوابط التي يجب أن يشتغل فيها المغاربة كبشر، لذلك نرى هذه الحادثة التي وقعت عرت عن أشياء كثيرة و منها هو احترام ضوابط العمل، واحترام القوانين، فنجد هذا المعمل عندما تتبعنا وسائل الإعلام، رأينا أنه كل الشروط التي يعمل فيها هي غير منطقية ولا تخضع للقانون.

ولاشك أن هناك معامل كثيرة عشوائية، ومتواجدة ومتناثرة في أماكن سكنية كثيرة وهذه فرصة يجب أن نصحح فيها الأوضاع وان نشق وقفة تأمل لنصحح الأوضاع، وأن لا تتكرر مثل هذه المصائب التي عمت وأثرت في المغاربة جميعا.

السيد الرئيس،

أريد كذلك أن أسجل أن كارثة من هذا النوع هي ليست بالسهلة، ففيها أرواح مغاربة شرفاء يكدون ويجهدون، ذهبوا ضحية لقمة عيش، ونرى وسائل إعلامنا أنها لم تعط الحدث حقه، لو كان في دولة أخرى لرأينا موائد مستديرة ويستدعي مهندسون وخبراء، ويحللون الوضعية طيلة يومين أو ثلاثة، اكتفت وسائل الإعلام بنشر الخبر، ومرت عليه مرور الكرام، فتأثر المغاربة جميعا وكنا نبحث في فضائيات ونجد أنها تناقش قضية الحرائق، التي هي كان من باب الأخرى والأولى أن تناقش في وسائل إعلامنا، تركتها جانبا وتتبعنا في الفضائيات الأخرى، الفضائح التي كان يعمل فيها هؤلاء المستثمرون وأمثالهم كثيرون.

قللت على أن هذه فرصة، يجب أن نراجع فيها قوانيننا التي هي من مخلفات الاستعمار 1913، لازالت هناك قوانين لا بد لنا كؤسسة، ولا بد للحكومة أن تغير من هذه القوانين، لتستجيب لمتطلبات العصر، وكذلك تكون محيئة تصلح لواقعنا، وتصلح لعاداتنا، ولتضاريسنا.

كذلك السيد الرئيس، الحكومة كذلك أننا نسجل بعدم الارتياح، عدم تواجد رجال المطافي في كل المناطق التي تكون فيها كثافة سكنية، وفيها كذلك من المعامل، فالباس يتحاسون على دقائق، فإذا بنا نسمع نصف ساعة أو ما يقارب بين المكان الذي وقعت فيه الكارثة وبين منطلق الحافلات أو الشاحنات مع عدم اشتغال الأنابيب المخصصة للضح للمياه، كل هذه المسائل، قلت على أنه ربما ضرة نافعة، ستجعلنا أن نراجع كل المواقف، ونراجع كل التقنيات التي يجب أن نحترم في مثل هذه المواقف.

هذه بعض الأشياء التي سجلناها ونتمنى من الحكومة ومن اللجنة الوزارية أن تتقف على الحدث، وأن تسجل كل المخالفات، ليست غايتنا هو معاقبة المستثمر، وإنما تصحيح الوضعية، وأن يعمل المستثمرون في وسائل معقولة ومنطقية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.

والآن أعطي الكلمة لممثل فريق التحالف الوطني في إطار التعقيب على جواب السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، تفضل.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم فريق التحالف الوطني، نتمنى بطبيعة الحال مبادرة صاحب الجلالة، وبدورنا كنعزوا أولياء وأبناء الضحايا، لهذه الحادثة المؤسفة، ونتمنى الشفاء العاجل لجرحي هذه الكارثة.

السيد الوزير،

بدورنا في إطار التعقيب، لا بد ما نشير لبعض النقط، أولا ما نقولوشاي بأنه طبيعة الحال كنتأسفوا تأسف الكبير لهذه الحادثة غير باش ما نكونوشاي كغطيو الشمس بالغربال كيف كيقول المثل الدارج، هذا النوع من الكوارث، كنتع لنا دائما وكترقبو في ذلك الحين، كنفعلو لجن الفحص ولجان المراقبة، واللجان المحلية إلخ إلخ، ولكن ما كينش تتبع.

احنا كتمنوا أن هذه الإجراءات اللي غادي تقوم بها الحكومة، ما تكونوشاي واحد النوع من عرقلة تأهيل المقاولات المغربية، لأن ما نقولوشاي بأن جميع المقاولات كلها ما كنتخضعش لشروط السلامة والأمن في المعامل ديالها، أو المصانع ديالها.

ولهذا، كتمنى هذه الإجراءات تكون إجراءات موضوعية ومعقولة، باش ما نعرقلوش تأهيل المقاولات ديالنا، أو لا نحد من خلق المقاولات المغربية، لأنه بعض الحالات، أنا كنتكلم بصفتي رئيس جماعة حضرية أنه كظن عمرنا ولا شغنا حالة واحدة، أننا جانا ملف ديال شي رخصة، باش رخصوا شي معمل، ومطباتش فيه جميع الشروط التي كتوفر، أو كتطلب أو كتشترط أو كتفرض السلامة، والأمن داخل المعمل، ولهذا أنا كظن بأن ماشي حيث هذا المعمل يمكن خرق القانون أو تجاهل القانون معناه المقاولات كلها عادة في هذا الإتجاه أبدا، ولهذا كتمنوا أننا نسمحوا، ونشجعوا تأهيل المقاولات المغربية.

بطبيعة الحال، ما كينش شي مغربي اللي ما كيصبش في نفس الإتجاه، أي تأسف أي ضحية مغربية كيا بغات تكون لا في الطريق، ولا في معمل، ولا في بحر فين ما توفنا شي مغربي إلا كيتأثر المغربي الآخر.

اللي كتمنوا من الحكومة، وهو أنه تفكر في أولياء وعائلات هذا الضحايا، باش ما تقووش الكلام على بعضيتنا، هذا المؤسسة التشريعية بكل مكوناتها كنتأسف لهذا الحادثة، ولهذا كل ما نتمناه باش مانزيدوش على بعضيتنا نتمنوا أننا نفكرو في أولياء هاذ الضحايا. وشكرا لكم السيد الوزير.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال الرئيس الثاني للجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزملاء، الزميلة،

ففي الأخير، مرة أخرى تعازينا الحارة إلى أسر الضحايا والشكر لكل من عمل على تخفيف وطء الكارثة وساهم في إنقاذ الناجين من رجال الوقاية المدنية والأمن والدرك والسلطات الجهوية، والمحلية للدار البيضاء. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياض:

شكرا السيد الرئيس.
طبعا في الفريق الاشتراكي نحن نثمن التدابير الاستعجالية التي جاءت بها الحكومة، وثنم كذلك اللجنة الملكية فيما يخص التحقيق فيما وقع، لكن وبدون مزايدات سياسية نحن نقول أنه يجب أن لا تتكرر مثل هذه الحوادث، ومن أجل أن لا تتكرر مثل هذه الحوادث، نبتدئ من البنيات التحتية والبنيات التحتية نحن نعلم كمنتخبين جماعيين، من أجل الحصول على ترخيص في بناية معينة، هناك لجنة ممثلة ب12 فردا، ولكل فرد له مسؤولية، هناك الوقاية المدنية، لأنه في كل بناية خص يكونوا الأنابيب دبال الإطفاء دبال الحريق، خص يكون أبواب على الدخول، نعلم المذكرات التي فيها هذه المسائل.

كذلك هناك المقاطعات ممثلة، هناك الجماعة المحلية ممثلة، هناك الوكالة الحضرية ممثلة، هناك المنتخب ممثل، وبالتالي وقتها في البداية، هناك مسؤولية فيما يخص ضبط كل البنيات التحتية التي متعلق بالسكن متعلق بالسكن، والتي متعلق بوحدة إنتاجية متعلق بوحدة إنتاجية وتحترم فيه كل المعايير للوحدات الإنتاجية والمناطق الصناعية تحترم فيها المعايير المعروفة. ثانيا، مذكرة السيد وزير الداخلية، كنا نتمنى أن يكون وزير الداخلية كذلك بيننا، لأنه مذكرة وزير الداخلية 2001 لا تطبق بالكيفية التي خصها تطبق بها، وبالتالي هناك مسؤوليات فيما يخص، نتقولها بكل صراحة، تصرفات الفساد التي كنتكون فيما يخص إعطاء مثل هذه الرخص هذه نقطة أولى.

نقطة ثانية فيما يخص المقاولات، نحن مع المقاولات المواطنة، نحن مع المقاولات الشريفة التي تحترم القانون، نحن مع المقاولات التي تحترم مدونة الشغل، ومن النقط الأساسية مدونة الشغل هي لجنة الصحة والسلامة، هي التأمين، وعلى ذكر التأمين، كم من مقاولات تؤمن كل العمال لها؟ التأمين في غالب الأحيان يكون بغير إسم المقاولات تؤمن واحد النسبة معينة، إلى وقع شي حادث كنعطي التأمين لشخص آخر، ويوميا في قسم الأمراض الصدرية بالدار البيضاء، هناك حالات حوادث محتمة تنفسية خطيرة، وملي كتنجنا وكصرح بالمرض المهني يطرد العامل باش ما يوقعوش المشاكل في ذلك المقاولات، وباش ما يكونوش حالات أخرى للأمراض المهنية.

نحن نعلم السيد الوزير، من هي الجهة التي منحت الترخيص سنة 2002، ونعلم كذلك من هي الجهة التي وقعت شهادة المطابقة سنة 2008، إلا أننا اخترنا عدم الخوض في المزايدات السياسية، والغض الذي غالبا ما يثار حول مثل هذه الأزمات وحتى نتجنب المعنى العامي اللي تقول، طاحت الصومعة علقوا الحجام.

السادة المستشارين، ندعو الحكومة إلى الالتزام بتعليمات صاحب الجلالة الرامية إلى فتح تحقيق نزيه وشفاف، حول هذه النازلة لبيان أسباب وتحديد المسؤوليات بدقة، ومتابعة كل من ثبتت في حقه المسؤولية الجنائية.

السيد الوزير، واحد المجموعة دبال الإخوان تكلموا على حادث القنيطرة، لأننا عشنا في مدينة القنيطرة حدثا ماثلا، وهو فاجعة انهيار داخل مبنى، اللي خلف 17 قتيل و25 جريح وكثر الكلام آنذاك، وتم استغلال هذا الحدث لإطلاق العنان للتهجمات المجانية، وقد خلفت هذه الضجة أزمة في أوساط المقاولات، والتي يمكن لي تقول لكم السيد الوزير، أننا أخذنا العبرة مما وقع، لأن إغلاق الشركات ساهل، الزجر ساهل، ما هي عواقب المؤسسات؟ هذا هو المشكل.

علاش كنعقول أنا هذا الشيء؟ لأن التقرير مؤخرا حول النازلة، أشنو تقال؟ أن المشكل يرتبط بضعف جودة الإسمنت المسلح، هذا التقرير هذا المستعمل في البناء وبالتالي استرا بعض الخبراء أن جودة الإسمنت المسلح راجعة إلى الرمال المسحوبة من طرف شركة "Drapor" واحد الشركة كتجبد ذاك الرملة فيها ذاك الوسخ، وكتخرجوا كيجيووا الكميونات يهزوه، جرف الرمال باعتبارها الوصية على القطاع.

أشنو وقع؟ دابا هذا هو المشكل دابا اللي حصلنا عليه، شحال نضت دبال... وهذه الرمال معالي الوزير كتمشي للمغرب كله، احنا الآن كنعقولو لكم كحكومة، مادام هذه الرمال وهذا التقرير هذا كين كنعقولو لكم: حذار من كوارث أخرى، وكنطلب وزير التجهيز اللي عندنا فيه الثقة، أنه ايدير خبرة لهذه الرمال هذه.

والآن نطالب الحكومة، بالعمل على تشكيل لجن على مستوى الجهات لمتابعة ومراقبة قواعد الأمن والسلامة، على أساس أن تعطى المهلة الكافية للمقاولات، لكي تقوم بملائمة بنائياتها، وورشاتها للمعايير المنصوص عليها قانونا. وعلاش كنعقولو هذا الشيء؟ لأن ملي كيوقع الحدث مجال للي وقع عندنا في القنيطرة، وفي المغرب كله زيرنا على النبي عاد ولينا نهذرو على الشاوبات، عاد ولينا نهذرو على القصدير، عاد ولينا نهذرو على مجموعة دبال الأمور. شكون اللي ضاع؟ الاقتصاد، فالهدف دبالنا كلنا سلامة العمال وكل العاملين بالصناعة الوطنية، وأيضا حماية الرأسمال الوطني من الضياع والإتلاف.

لأن القرارات السيد الوزير التي يتم اتخاذها، تحت ضغط الحديث غالبا ما يكون لها أثر سلبي على الاقتصاد والشغل، لأن الزجر كما قلت، والإغلاق سهل.

الأولية في الممرات وفي السلام مع أننا نقول ورد في تصريحكم أن المقابلة من الدرجة الأولى، فهذه مواصفات غريبة على الدرجة الأولى.

وهذا كذلك يجعلنا نتساءل: إلى أين وصلنا في تثبيت قواعد هذا المخطط الذي نرجو أن يتم ليتدخل في أقرب الأوقات لإنقاذ الأرواح؟ (المخطط الوطني للوقاية من الكوارث)

المسألة الثانية، كلما وقعت حادثة تستوجب المسؤوليات، كلما يلتجأ أو نطن أن نخيل الأطراف النازعة للقضاء، القضاء ليس آلية من الآليات فقط للتسجيل والمعائنات، القضاء هو مطلوب بتحقيق الحقوق وتفعلها، والمؤسسة التشريعية مطالبة بإعداد قوانين لتقرير الحقوق ومنح الحقوق، والحكومة مطالبة بتنفيذ هذه القوانين، عند ذلك يطالب من السلطة القضائية أن تكون جريئة في ضمان الحقوق إلى أصحابها.

أما الآن، تحدثتم السيد الوزير بأن أظن 10% أو شيء حاجة من عدد الأجراء هم الذين التابعين لصاحب المقابلة صاحبة العمل، مؤمنون لدى الصندوق الضمان الإجتماعي بكاملهم، التأمين لدى الصندوق الضمان الاجتماعي يبقى دائما محدودا، في حين أن الباقي تتولاه شركات الوساطة، هاذ شركات الوساطة ما محلها من الإعراب؟ هل فعلا مؤهلة؟ هل لها تأمينات؟ هل قامت بواجبها؟ مع العلم على أن غير مشجع لأنه الأوصاف التي أعطيت لهذه المقابلة، وفي نفس الوقت ندرجها في نوع المقاولات التي تشتغل باليات جديدة للوساطة، يجعلني أتخوف خصوصا وأنكم لما تحدثتم عن وجود هذه الحقوق لدى المقاولات.

المسألة الثالثة، هي أنه لأي حقوق نتحدث عن هؤلاء الناس؟ لا بد أن تفكروا في حالة الكوارث الاجتماعية أن تكون لنا صناديق للكفالة، لأن كل ما يمكن أن يحصل به الضحية هو إيراد، هذا الإيراد مؤسس على مبلغ الأجر السنوي، التصريح بالأجر السنوي لمسألة الإيراد غير مقيد بالزامية الحدود الدنيا للأجر، وبالتالي أرملة ينتهي حكما قضائيا بإيراد سنوي قدره ألف درهم، ألفين درهم مع ثلاث دراري إلخ، هل نطن أنه قمنا بالواجب؟

فلذلك أرجو، لما نخيل إلى القضاء، نعلم بأنه كيف، حتى لا يبقى القضاء هو الذي يتحمل المسؤولية مرة أخرى في موضوع لا مسؤولية له فيه، فإذن هذا الموضوع المتعلق بمصير ذوي الحقوق والنتائج الكارثة للوفيات لا بد أن نثير الانتباه إلى أنه لا يكفي معالجته بالذهاب إلى القضاء في الوضعية، مع العلم على أن التأمينات في حوادث الشغل ليست إلزامية إلا بداية من فاتح يناير 2003 وكثير من المقاولات مازالت لم تؤمن نفسها، ولم يكن هناك من يسألها.

فإذن المساوي التي تحصل في الحوادث الجماعية، كظن بأنه وصل الوقت ولو في فترة معينة إلى حين تكتمل هذا المشروع التبيي لمقاولتنا وعصرنتها، التفكير في إحداث صناديق للكفالة لمواساة هؤلاء الضحايا.

إذن رب العمل الذي لا يحترم القانون، والسيد الوزير قالها، يجب اتخاذ كل الإجراءات من أجل تفعيل مدونة الشغل واحترام القانون. دور وزارة التشغيل، كذلك نعتبر أنه أساسي. نعلم السيد الوزير بأنه أطباء الشغل نسبة دياهم جد طائلة، نعلم كذلك بأنه أطباء التفتيش سبعة أو ثمانية اللي كين على مستوى المغرب كامل، والدار البيضاء كين شي أربعة أو خمسة جد قليل، نعلم كذلك بأنه الطريقة باش كتم بها تقييم جودة البيئة المهنية في المعامل، هي جد رديئة.

وبالتالي، نلتبس منكم كحكومة وهذه مناسبة باش يتم تفعيل كل القوانين التي تحترم كرامة العامل وتحترم صحته وتحميه من كل الأخطار ومن كل الأضرار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يسعني إلا أن نمنع عاليا ما جاء في تقريركم، وأجوبتكم على أسئلتنا، ومدى حزمكم في الإحاطة بهذه الكارثة وضبطها ومحاصرة نتائجها في أقرب الآجال، والمسار مازال مستمرا ونتمنى أن تنتهي أو تتكفل أعمال اللجنة الوزارية بكامل النجاح.

كان بودنا، وهذه الكارثة مرة أخرى، أن تستوقفنا لمعرفة إلى مدى توفيق المغرب في إنجاز مخططة المتعلق بحماية والوقاية من الكوارث التي تصيب البلاد.

تعلمون السيد الوزير، أنه إثر زلزال الحسيمة في 2003، اكتشف المغرب على أن ليست له خطة نهائيا للحماية من الزلازل ومن الكوارث الطبيعية، لأن الطريقة التي عولجت بها أيقظت كل المغاربة بما فيهم السلطات العمومية والحكومة بأننا متأخرون في هذا المجال، فكان تصريح الحكومة آنذاك أنها ستقوم بوضع مخطط مستعجل للحماية من الكوارث.

وبالفعل قامت بمجهودات جبارة في هذا الاتجاه، وكانت لقاءات جمهوية، وأنا أتذكر خلال سنتين 2003 و2004 فكانت بالفعل وضع خطة سلمية وواضحة، إلا أن حادثة القنيطرة عرضتنا كذلك إلى نكسة لأنها شاهدنا أن آليات التي هيأت في إطار هذه الخطة كانت عاجزة، رغم أن الحادث كان حادثا يمكنه حصره في عمارة، وإن كانت الأرواح كثيرة، ولكن ليس هو كارثة الحسيمة.

فجاءت هذه الكارثة فسجلت نفس الأشياء، ضعف الضغط المائي في الموارد المائية القريبة، من المسؤول؟ عدم وجود إمكانية التدخل لوجود العوائق، إحداث تغييرات غير مرخصة داخل المقابلة، وضع عدد من المواد

وأخيرا أظن أن المقاربة السليمة لمعالجة أو الوقاية في الواقع، لا يمكن فقط في تقوية ودعم المجال المؤسساتي أو المجال القانوني، أو الإطار المؤسساتي والقانوني،

صحيح لا بد أن نكمل، شرتم إلى قانون 1914 لا بد من تعديله، ولكن في نظرنا نظن بأن المسألة متوقفة أساسا على تفعيل دور مصالح الدولة في تفعيل القانون على قاعدة المسؤولية والمسائلة، فيتطلب الجراءة في إنزال القانون مجزأاته وعقوبته، ويتطلب الجراءة في محاربة الفساد، لأن هذا كله نتيجة انتشار الفساد في البلاد، لأن ماعدناش نقلوا فلان والجماعة فلان كذا، هناك ظاهرة الفساد المشتري في البلاد، من نتائجها هذا النوع من الكوارث، فبالتالي لا بد أن يكون لتنفيذ القانون على قاعدة المسؤولية والمحاسبة، ومحاربة الفساد وكذلك محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب.

فقد مفتش الشغل إدير البحث ديالو قد مراقبة من أي وزارة كان، ومع ذلك مسألة الإفلات من العقاب ما زالت تحتل مكانة كبيرة في مشهدنا المجتمعي، مع الأسف، وخصوصا في المجال المرتبط بعلاقة الشغل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العهد، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أختي إخواني المستشارين،

بعدها استمعنا، واستمعت معكم إلى أجوبة وتدخلات السادة المستشارين الذين سبقوني، هل يبقى لي ما أقول؟ ولكن لا بد ... والشيء الذي يؤسفني السيد الرئيس، هو أننا ننتظر حتى تقع الواقعة لتتكلم، ونحاول أن نحلل الأسباب والمسببات، بينما إذا ابتدأنا من البداية نجد أن هذا البلد له قوانين كافية لمواجهة هذه الحواطر، وهذه الكوارث، هل نطبقتها؟ لا.

أسأل سؤالا واحدا، السادة المستشارين، أختي المستشارة في هذا الباب وفي هذه الحادثة، هل كان يوجد مدرجات الاحتياط بهذا المعمل Les escaliers de secours sont inexistantes ماكينيش، وشكون خصوصا ايجي يراقبهم؟ شكون؟ دايرين أربعة طبقات ودايرين فيهم معمل، وما خممناش بأن راه يمكن واحد باب سد وخصنا نمشيو من باب أخرى، كنكونوا في قطار وكنخممو بأنه إلى تسد هذا الباب، غادي نمشيو لباب أخرى.

ثانيا، نحن في معمل للي كيخدم 260 عامل وعاملة امرأة ورجل، هل هيأنا اللوازم الضرورية لمواجهة حريق كمثل هذا؟ هل كانت موجودة؟ بل أن نتساءل من بعد طرح هذه الأسئلة، لا أريد أن أطيل في الكلام السيد

الرئيس السادة المستشارين، ولكن أقول من يجب أن يراقب هذا المعمل؟ صاحب المعمل.

هذه سنين كنتولو اللي كنتفتو لو هو للي يدير لنا شي معمل باش يخدم لينا الناس. مزيان، معتبر، ديروا له القوانين بحالو وكنعرفوا منهم أرباب المعامل منهم مثقفون، ومنهم أميون، بلادنا عامرة بهم، وهما اللي ربحوا الفلوس بزاف بصحتهم احنا فرحانين بهم، ولكن بجانبهم كين قوانين هما يكتونوا فرحانين واش كمشيو زورهم، واش كمشيو نقلب عليهم، واش كمشيو ندخل لئلك المعمل ونقلبه وتقولوا... واش كمنسفتوا مفتش ديال الشغل، واش تنسفتوا اللجن ديال الصحة وديال السلامة لهذه المعامل؟ وكيجيوا لينا بالتقارير وكنجيوا نوقف ذاك المعمل وكنقولوا له أودي راك مادرتيش هذا الشيء، خصك ما تجي تخدم حتى تديرها، هذا الشيء غائب.

وأنا مع بعض السادة المستشارين اللي تكلموا على الفساد حتى إذا قنا بهذه الأشياء وأتم تعلمون بذلك، وسفطنا ذاك الموظف كيجي معمر جيبو لايهه شيء الترية، مول المعمل عوض ما يسمع لو، ويتكلم معه ويقول هذا الشيء حق وبصح، ويصح أش كيخص أسيدي نصاب؟ أييه نصاب هاذي إلا جرا لي شي كارثة، كيجيب ليه ديك البركة، وكيعطها لو والآخر كيشي، والآخر ما سمعش حتى شي خبار وكمشيو في حالتهم.

ولكن من يراقب ذلك الموظف؟ ومن المسؤول فهذا الفساد؟ اللي هو أصبح الآن، احنا عيب في بلادنا المرتاحة واللي استطعنا تحقق فيها أشياء أهم هو الاستقرار، أننا في ظرف ثلاث شهور شفنا حادثة القنيطرة، الدار البيضاء، زد على حوادث ديال السير يوميا كتنخلي لنا 15 و 20 ديال القتلى، ولكن هذا كله ما اسطعناش في يوم من الأيام واحنا غادين في التقدم.

واحد السيد كتب في جريدة كيقول لاباس ملي مدرناش المونديال واللي ماجاوش الناس باش ايشوفو هذا الشيء، هذا عيب وهذا الشيء في استطاعتنا، والمسؤولية معروفة ومحددة على حسب الشروط والقوانين الموجودة في هذه البلاد، ولكن العقاب من سيقوم به؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين أخواتي المستشارات،

نحن بدورنا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية نثمن مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله اتجاه هذا المصاب الجلل.

في البداية نأكد ونجدد التعزية ديالنا إلى عائلات الضحايا ديال هذه الجريمة الشنعاء اللي كندیها بشدة وكنشجها بقوة، هذه الجريمة اللي جاءت أو حدثت قبيلة تخليد اليوم العالمي للشغل "فاتح ماي"، وأيضاً يومين قبل تخليد ذكرى اليوم العالمي لإحياء ذكرى القتلى والجرحى ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، هذه الذكرى اللي كنعينها سنويا كل يوم 28 أبريل الكنفدرالية النقابية الدولية، والفيدرالية الدولية لعمال قطاع النسيج والألبسة والجلد، واللي كنعينها دائماً بتحسيس ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية، يعني كترقب كل مرتكبي ديال هذه الجرائم.

إذن احنا في هاذ البلاد مع الأسف حيناه بضحايا ديال هاذ الجريمة الشنعاء لأن هذه المسألة كتبين أن هناك غياب حماية ديال العمال والعاملات بالاستهتار بحياتهم، لأن باش نعطيووا هذا العدد الهائل من الضحايا كتبين أن هناك استهتار وعدم الانتباه للحق في العيش الكريم ديال الطبقة العاملة، وتوفير الشروط الصحية للعمل في المقاولات والمؤسسة في جميع القطاعات.

إذا هاذ اليوم اللي تقدموا فيه هاد الضحايا كيتقال أن غادي يتم البحث عن شكون المسؤولين، ولا تم اعتقال المدير والمشغل وكذا كذا، فالمسؤولية مشتركة ما بين الباطرونة، ما بين السلطات العمومية، وما بين وزارة الشغل اللي كل واحد عنده مسؤولية، سواء في إعطاء الإمكانية ديال البناء بهذا الشكل العشوائي اللي أدى إلى القتل ديال هاذ العمال، عدم توفير الشروط الصحية.

السيد الوزير كيقول لنا بأن النواقد اللي تدارت من الحديد، التبرير اللي تعطى هو السرقة، شكون اللي كيسرق في هاذ البلاد؟ راه هاذ الناس هما اللي كيسرقوا، واحد المشغل اللي كيعلن على 9 فقط اللي هما عمال قارين والبقية من مؤسسات الوساطة، فهاذ المسألة خطيرة جدا وخطيرة أن الحكومة كتقولها في لسان السيد وزير الشغل.

من التناذير اللي أقر بها السيد وزير الشغل أنها غادي تم اتخاذها، هي تفعيل برنامج الملائمة، برنامج الملائمة الاجتماعية هذا اللي كنعأكد باسم الإتحاد المغربي للشغل أننا كترفضوه وكنعتهروه خرق ديال القوانين لا المحلية ولا العالمية، لأن ما عندها حتى شي معنى باش الحكومة تلجأ إلى التطبيق الجزئي والتدريجي إلى مدونة الشغل، الحكومة مفروض أنها تسهر على تطبيق جميع القوانين ومن ضمنها مدونة الشغل بعلاقتها، أنه لحد الساعة كتر الحكومة أن أقل من 10% ديال المؤسسات هما اللي كيحترموا قانون الشغل، بأن أقل من 1% هما اللي عندهم لجنة المقاولات، وأقل من 15 هما اللي عندهم القانون الداخلي.

وهاذ المسألة كنعتهروها مخرمة، يجب العمل على احترام كل المواد ديال مدونة الشغل كيف قلت بعلاقتها لأن تم عليها توافق مع الأسف بتقديم تنازلات دون مقابل لصالح الطبقة العاملة، وبالتالي من التناذير اللازم اتخاذها وبشكل سريع هي العمل على احترامها وتوفير كل الآليات وكل

غير فيما يخص التعقيب ديالي على السيد الوزير، قال بأن في التاسعة ونصف بأن الوقاية المدنية تعلمت وما وصلت حتى الساعة 11 و20 دقيقة، هذه تقريبا زايد فوق ساعة ونصف باش وصلوا هاذ الناس ديال الوقاية المدنية، هذا تدهور السيد الوزير في لعل ديال هذ الناس.

قلت، السيد الوزير، بأن كين la bouche d'incendie إلى كاع كين هاذ la bouche d'incendie وما كينش la pression بدون جدوى، بلا ما كين، إذن أحسن ما يكونش إلى ما كينش la pression، شكون المسؤول على هاذ la bouche d'incendie واش الوقاية المدنية؟ واش الوكالة الحضرية؟ واش الناس ديال الوكالة المستقلة للماء الصالح للشرب؟ ما عرفناش شكون المسؤول، إلى كان هذه المسائل ديال la bouche d'incendie ما كتفكرهم حتى كينش عندنا شي واقع هذه راه مسائل أخرى.

ذكرت، السيد الوزير، مسائل ديال القنطرة اللي جات في السؤال ديالنا، احنا عندنا الثقة ديالنا الكاملة في القضاء، لكن أشنو هو الجدوى؟ أشنو هو القيمة المضافة ديال هاذ الناس اللي امشوا ضحايا؟ إلى كاع امشوا هذا السيد مول العمل أو أرباب هذ الناس إلى دينهم للسجون، أشنو هي القيمة المضافة للي خذينا هنايا؟

إذا كان السيد الوزير احنا ما عطنتشاي العدد ديال الضحايا بالتفصيل عدد الضحايا اللي جاءت على لسانكم 55 ضحية، البارح كايته جريدة ديال رئيس الوزراء ولا رئيس الحكومة كيقول 62، أشنو صدقوا، واش الجرائد والإعلام ديالنا ولا الإحصائيات ديالكم، ولا معرفناش أشنو اللي غادي صدقوا، رغم أن الإعلام كيزاكر على المنات.

كين هنا السيد الوزير تأمينات هاذ التأمينات حتى الناس اللي امشوا كان اللي امشى ليه الوالد ديالو والأم ديالو، شكون غادي يتكفل بهاذ الناس؟ كيف جاء في كلام ديال الأخ المستشار راه كين اللي ما بقى عنده حتى شي حد، شكون المسؤول؟ شكون هاذ الناس اللي غايسهروا على هاذ التأمينات ديال هاذ الناس باش يوصلوهم ليهم في أقرب الآجال.

هذا ما عندي ما تقول السيد الوزير، وتعازينا لأسر الضحايا، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للإتحاد المغربي للشغل تفضل السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أختي المستشارة،

الإخوة المستشارين،

أشكال الضغط على المشغلين باش يحترموا هاذ المدونة، لأن ما عندها حتى شي معنى باش نجيو اليوم نبيكو على الضحايا ونفرحو ونقولو حقا راه عندهم CNSS.

CNSS راه بعينها تكون في حياتهم، ماشي ماتوا عاد يجري من يجري ويؤدي الواجبات للصندوق الضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي راه كيخصوا يقوم أيضا بالواجب ديالوا في فرض احترام النظام اللي كينظم هاد الصندوق بتسجيل جميع العمال، يعني كل المؤسسات تيخصها تؤدي الواجبات وتسجل كل العمال وتصرح بالساعات الحقيقية للعمل، لأن هناك هروب كبير على هذا الجانب كيف كاي هروب على تطبيق كل القوانين المحلية، واحترام الحقوق والحريات الدولية اللي منصوص عليها في الاتفاقية الدولية ديال منظمة العمل الدولية، وعلى رأسها الحقوق والحريات النقابية بدءا بالتوقيع على اتفاقية 87 ثم احترام كل المواد في هاذ الإتجاه.

أيضا يجب إلغاء البند اللي كنسميوه احيا فالاتحاد المغربي للشغل البند المشؤوم 288 اللي كيتعاقبو به العمال، إما اللي كينخرطو أولا اللي كيمثلوهم في مكاتب نقابية، هاذ الشي اللي كيخلي أن العمل النقابي كيتضرب داخل المؤسسات وكيرب العمال من إنهم يلتجئوا للنقابة.

هاذ الكارثة، هاذ الجريمة كيخصها كل العمال والعاملات في كل المعامل فكل الشركات فكل المؤسسات أنهم ينخرطوا في النقابة، ويقوموا بالعمل ديالهم النقابي من أجل حمايتهم والحكومة أيضا خاصها تأخذ إجراءات في هذا الإتجاه لإبغات بالفعل أنها تكون عندنا نقابة مواطنة، لأن التدخل ديال السيد الوزير تيقول أن كيخصنا جميع نعملوا على وقف هاذ الكوارث مستقبلا، الجميع بمعنى كل الرفقاء الاجتماعيين والاقتصاديين إلخ... فالرفقاء الاجتماعيين كيخص أولا الإقرار بحقهم، الإقرار بالحق ديال العمل النقابي داخل المؤسسة، وأجدد يعني المطالبة بالتسريع والإسراع في إقرار كل الوسائل لضمان الصحة والسلامة داخل المؤسسات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

آخر كلمة للاتحاد الوطني للشغل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جامع المعتمضم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأختين والإخوة المستشارين المحترمين،

أولا أريد أن أؤكد للسيد الوزير أنه هذا السؤال طرحناه باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وطرحناه على السيد الوزير الأول، لأننا نعتقد أنه إلى جلالة الملك خذا المبادرة وعقد جلسة مع مجموعة من الوزراء، فكان

السيد الوزير الأول أن يتحمل مسؤوليته وأن يحضر في البرلمان لكي يجب على سؤال لا يهم قطاعا وزاريا واحدا، بل يهم عدة قطاعات وزارية، وكنظن فاجعة من هذا المستوى كانت تدعو إلى أن يحضر معنا السيد الوزير الأول ويجيب عن كل القطاعات التي لها مسؤولية داخل هذا الموضوع.

النقطة الثانية، مع كامل الأسف الحوار مع الحكومة حول في الحوار الاجتماعي، اللي باش نحلوا شوية الإشكال ديال اللهيبي ديال ارتفاع الأسعار، فإذا به فجاجي بهاد الفاجعة ديال اللهيبي ديال نار حقيقية اللي كتتحرق مجموعة من العمال والعاملات في ظروف سيئة جدا، واللي إلى بعينا نأكدوا أن هاذ الفاجعة أبرزت، وضحت واحد المجموعة ديال الاختلال التي تحيط بمجال الشغل في بلادنا.

من هذه الإختلالات: الاختلال ديال تطبيق قانون الشغل اللي تكلموا عليه مجموعة ديال الإخوان والأخت أيضا المتدخلة الأخيرة، وأيضا تطبيق قوانين ديال التعمير، تطبيق القوانين المتعلقة بترخيص استغلال المنشآت الصناعية وغيرها من النصوص لا القانونية ولا التنظيمية.

مع كامل الأسف هاذ الإختلالات كاي قاسم مشترك بينها جميعا، وعبر عنه بعض الإخوان بالموضوع ديال الفساد. لاشك أنه الفساد هو أحد العناصر الأساسية التي تساهم في استمرار هاذ الإختلالات على مستوى التدبير وعلى مستوى الحكامة. فلذلك نتعتقدو بأنه إذا لم نكن قادرين على محاربة هذا الفساد، الرشوة المتفشية في جسد الإدارة ديالنا اللي صارت عبئ.

يمكن نقول نحن لسنا ضد المقاولات بل نكون مع المقاولات التي تريد أن تطبق القانون وتلتزم بأمر فوق القانون اللي هي الرشوة، ولكن أيضا لا يمكن أن تكون هذه الرشوة أن يكون المقابل ديالها الأرواح ديال الأبرياء من الشعب ديالنا من هاذ الشغيلة التي تساهم في الاقتصاد الوطني.

طبعا النقطة الثالثة متعلقة بالحديث على التحقيق وتشكيل لجنة وزارية، اسمحو لي الإخوان، أنا أعتبر أنه المقاربة الديمقراطية والتقاليد الديمقراطية المعروفة في الدول، أنه مني كتوقع شي مشكلة الإدارة تتنحي، المسؤولين في الإدارة كيتنحو وكيرجعوا اللور، وخصهم يستقلوا لكي يفتحوا الباب لهيئات مستقلة لكي تقوم بالتحقيق، راه ما يمكنش المسؤولين المباشرين هم أيضا يباشرون التحقيق، إلى ماذا سنتوصل؟

سنتوصل إلى أن قطاعات وزارية معنية بمسؤوليتها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي أيضا أحيانا، اللي متورطين في مثل هذه الأمور، لكن ملي تتكون في التقاليد كما قلت الديمقراطية المسؤولين كيستقلوا، علاش كيستقلوا؟ ماشي لأنهم هم المسؤولون مباشرة، ولكن على الأقل لكي يفسحوا المجال للتحقيق أن يكون نزيها.

احنا اليوم تنقولوا راه إلى مشينا في هذه الأنواع من التحقيقات فنحن لا نضمن نزاهتها، مكاينش شي ضمانة على النزاهة ديالها، والدليل على ذلك الأحداث التي وقعت في... ملي تكلموا الإخوان على النموذج ديال الفتيطرة،

فلذلك إلاكين شي تحقيق حقيقي فينبغي أن تقوم به هيئات مستقلة، ولما لا أن يقوم البرلمان؟

لأن هذه فاجعة، ولما لا أن يقوم البرلمان بتشكيل لجنة تقصي الحقائق، لأن هذا حدث ليس معزولا، هذا حدث في صيرورة من الأحداث التي تمس الشغيلة المغربية وبالتالي خاص يكون فيها تحقيق.

والإدارة الدور الأساسي ديالها اليوم اللي (تقولو) هي أن تقوم برعاية الأسر ديال الضحايا، ما نقولش للأسر ديال الضحايا راه غادي نشوفو لكم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ينبغي أن تقوم الإدارة بأسرع وقت ممكن الأخذ باليد ديال هاد الأسر ديال الضحايا، لأنها فاجعة كبيرة جدا بالنسبة لهم، يبدو حتى الناس اللي تعتقوا هاذ الناس سيغيثون وضعا شيئا من الناحية النفسية، وبالتالي خاص واحد الرعاية كبيرة جدا لهاد الأسر ديال الضحايا وللناجين من هاذ الفاجعة. فلذلك هذا الدور الأساسي اللي نتقوم به الإدارة، ولكن التحقيق أنا أطلب أنه تكون هناك لجنة تقصي حقائق التي تدقق في هذا الموضوع لكي تحدد فعلا المسؤوليات بشكل دقيق.

وأختم بالحديث وكنضم للإخوان ديالنا اللي تكلموا على الموضوع ديال الإعلام العمومي، مع كامل الأسف الإعلام العمومي ديالنا اللي تنخلصو من جيوبنا متعيش مع المغاربة، المغاربة في هم في حزن والإعلام ديالنا في واد آخر، فلذلك لا نملك إلا أن نتأسف على هذا الإعلام، وأن نقول أنه إلابغي يكون مغربي وبغي يبقى يتخلص من الجيوب ديال المغاربة خصو يعيش مع المغاربة، وإلا فهذا غير مقبول وغير معقول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هناك رد السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيدات المستشارات المحترمات،

حضرات السادة المستشارين،

أود أن أوضح في البداية أن وقوفنا اليوم للجواب على أسئلتكم الآتية في هذا الموضوع الذي هز الطبقة العاملة والشعب المغربي وكل المغاربة، وكما قلنا وعبر عن ذلك العديد من المتدخلين أن هذا الموضوع غير مطروح للمزيدات لما كتوقع الكوارث، وخاصة لما نكون في مجلس المستشارين، مجلس الذي تمثل فيه كل الحساسيات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمنتخبون، وكما أوضحت بالنسبة لنقطة التحقيق أو البحث الإداري، هذا قرار مولوي سامي ولا تقبل التشكيك فيه.

بطبيعة الحال نحترم سلطة المؤسسة التشريعية أن تبادر إلى إجراء بحث أو لجنة تقصي، هذا مسألة نحترمها وهذا هو الدستور، البحث الإداري يقوم

به المفتشون العاملون في الوزارات، وهذا هو القانون، ولما سينتهي البحث الإداري سيعلم عنه أمام الشعب المغربي وأمام الرأي العام، سوف لن كما قلت وهنا أوافق التدخل ديال أحد السادة المستشارين المحترمين لما قال: ضرورة ترتيب الجزاءات، إذا ثبتت إختلالات سترتب الجزاءات، هذا التوضيح الأول.

للتوضيح كذلك جاء في جوابي نيابة عن السيد وزير الداخلية وبقية زملائي الوزراء اللي معنيين بهاذ الملف ووزارة التشغيل والتكوين المهني، أن البنية التي احترقت كانت تتضمن كما جاء في كافة التدخلات، مسيجة، ولما قلنا مسيجة فتحت قوسا وقلت بدعوى حتى لا نقول ما لا نقول، بدعوى بعض المؤسسات أنها للحفاظ على سلامتها من السرقة تقوم بتسيج النوافذ، في الوقت النوافذ موضوعة للتهوية وتستعمل كذلك كأدوات الإغاثة. هذا هو الطبيعي.

فهاذي كما في تقديرنا سواء في التقدير ديال عناصر البحث الأولية أو كذلك التقدير من خلال معاينتنا المباشرة في المكان، أنه بالفعل ماكانش إمكانيات ديال بعض النوافذ يمكن، الضحايا أنهم يستعملوها للنجاة من لهيب النيران، هاذي حقيقة ولم نقلها في سياق أو سياقات أخرى.

كنبغي نأكد أن الفرق الأولى من الوقاية المدنية تدخلت بالفعل في 26 دقيقة بعد وقوع الحادث وليس كما قال أحد السادة المستشارين ساعة ونصف، 26 دقيقة كانت الفرق الأولى من الفرق ديال الوقاية المدنية في عين المكان.

وهنا لابد من التنويه بالدور اللي لعبوه رجال ونساء الوقاية المدنية في عين المكان، وكذلك التنويه بدور السكان والعمال في المنطقة الصناعية اللي تجندوا لمساعدة فرق الوقاية المدنية في العمل ديال التدخل ديالهم في هاذ الحادثة المفجعة.

بالنسبة لمسألة ديال التبيين أود أن أوضح أن حسب التحريات اللي قمنا بها، توصلنا أن الشركة مؤمنة ضد كل الكوارث من ضمنها الحريق، وأن العمال الذين يشتغلون فيها أو العمال الموضوعين رهن إشارتها في إطار وكالة التشغيل المؤقت، كلهم مؤمنون لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولدى شركات التأمين في هذا المجال ضد حوادث الشغل، وكذلك بقية....

وفي هذا الصدد، مباشرة تشكلت كما سبق لي القول خلية مشكلة من وزارة التشغيل والسلطات المحلية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل التسريع بوثيرة منح ذوي الحقوق حقوقهم، ويمكن نقول بأنه هاذ الخلية جاهزة لمنح العائلات والضحايا، كيقتى بعض الضحايا اللي لم يتم تحديد هويتهم لحد الآن، هما الذي يمكن يتأخر هاد العملية، وكذلك كايهناك هناك تعليمات سامية جلالة الملك من أجل التكفل بالضحايا وأسرههم وذويهم.

جاء في النقاش وفي تدخلاتكم واللي كنسجل بإيجاب العديد من الاقتراحات واللي يمكن تكون لينا مناسبة -كما قال السيد المستشار المحترم لو كان هناك نقاش خارجي في موضوع محوري للتدارس- ولكن كيقول بأن

وعشرات المواطنين في تشييع جثامين الضحايا، 19 جثة لازالت الجهود مبدولة لتحديد هويتها.

كذلك واحد التوضيح لا بد منه: وزارة التشغيل لا تعطي التصريح حسب القانون، نحن لا نسلم التصريح لوزارة التشغيل، لا يعطينا القانون باش نصرحو الشئ مؤسسة باش تحدث لأنها جات في شئ...

الحكامة الجيدة وهو موضوع يجب التأكيد أنه أكد عليه السيد الوزير الأول في تصريحه أمامكم، وكنظن هاذ الحدث المؤلم وبقية الأحداث التي تقع يوميا من الضروري على بلادنا وعلينا جميعا، لهذا كان توجيهي في البداية أن هاذ الحادثة أو الكارثة تساءلنا كؤسسة تشريعية، كحكومة، كمنتخبين جماعيين، كفاعلين اجتماعيين، كفاعلين اقتصاديين، لا يمكن لأي واحد أن يتهرب ويقول راه المسؤولية عند الآخر، هي مسؤولية جماعية، والمسؤولية الجماعية المدخل ديالها كذلك كين القانون ولكن كينة الحكامة، كما جاء في تدخلات بعض السادة المستشارين، ميزان القانون ولكن خاصنا رجالات ونساء الذين سيسهرون على فرض احترام القانون في كافة المؤسسات وفي كافة المجالات.

ولهذا اللجنة التي تم تكليفها بأمر من جلالة الملك للبحث الإداري ستقوم بواجبها وستعلن عن نتائجها وترتب، ولا نقول ان يكون أملنا لأنه رحم الله الضحايا ولكن لنقول أن لا يتكرر هذا في المغرب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذا نواصل جلستنا مع الأسئلة الموجهة لقطاع التشغيل كذلك والتكوين المهني حول "الحوار الاجتماعي" وعددها سبعة، ونظرا لوحدة الموضوع نستأذن المجلس الموقر بالاستماع أولا لعروض السادة المستشارين، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

إذن السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول "المراحل التي قطعها الحوار الاجتماعي"، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد حاجي، محمد مفيد، لحسن بجدىكن وخيري بلخير. أرجو السيد المستشار التقيد بالوقت الله يخليكم.

المستشار السيد محمد مفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ككل سنة تحيي الحكومة حوارا اجتماعيا حول سياستها العامة في شأن توازن القدرة الشرائية وقدرات الطبقة الشغيلة، إن المناخ الإيجابي الاقتصادي يشير إلى أهمية اهتمام الحكومة في هذا الشأن في هذه السنة الخاصة والمقلقة، وعلى ضوء المؤشرات الخاصة بنصف السنة واستمرار التأثيرات الاقتصادية العالمية، مما يدفعنا بفعل دورنا السياسي والتشريعي أن

الحكومة بناء على التعليمات السامية لجلالة الملك ستتقدم مباشرة في الدخول النيابي المقبل بمقترحات قوانين جديدة في المجال، لكن كنبغي نوضح كذلك، وهنا بعض السادة المستشارين تسائلوا في هاذ الموضوع لما قلنا ترتيب الجزاءات وتطبيق القانون، وأنا شخصيا أقولها وسبق لي أن عبرت عليها هنا أمامكم، القانون موضوع للتطبيق، اللي بغى يبدل القانون يجي للمؤسسة التشريعية هذا جانب.

إذا سنسهر على تطبيق القانون واحترامه، أكيد لما تتعلق الأمور -وهنا كانت مداخلات قيمة ديالنا العديد من السيدات والسادة المستشارين- تتعلق بسير تطبيق مدونة الشغل ولو أنه جزء منها معني خصوصا المقابلة التي تشغل أكثر من 50 أجيورا، أود أن أوضح هنا أن هذه المقابلة التي وقعت في هاذ الحادثة المؤلمة تشتغل عبر ما يسمى الوساطة في مجال التشغيل، لما يزورها مفتشي الشغل حسب الشغل، حسب المحاضر التي بين أيدي، مرة كيلقاو أنهم، لأن المقابلة عندها مقابلة عندها 9 بالأجراء دائمين فقط، إذا لجنة المقابلة لن تنطبق عليها، كيلقاو دائما مرة كمتشي كتبقي 40 عاملة أو عامل 30، حسب مدونة الشغل لجنة الصحة والسلامة المهنية تنطبق على 50 أجيورا فما فوق.

لكن هذا لا يغفر لهذه المقابلة في نظرنا، لأن هؤلاء الأجراء الموضوعين رهن إشارتها كان مفروض أن تتوفر شروط السلامة والصحة المهنية، وكذلك لجنة الصحة والسلامة المهنية. في هاذ الصدد وهاذ الموقف سبق لنا عبرنا به لإخواننا في الإتحاد المغربي للشغل، نتفهم رأيهم أو موقفهم لموضوع برنامج المراقبة الاجتماعية للمقاولات، ولكن بطبيعة الحال هذا موقف يحترم، هاذ البرنامج يجري تنفيذه بمساهمة بقية الفرقاء الاجتماعيين: الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والإتحاد العام للشغالين بالمغرب والفدرالية الديمقراطية للشغل والإتحاد العام لمقاولات المغرب وكذلك بقية الشركاء الاجتماعيين.

ولكن ثقوا أنه السنة الأولى للتطبيق ديالو، أنا متفق معاك غادي نقول لي بأنه خاص المدونة نطبقها لكن حتى النقاش اللي كان هنا تيبين بعض الجوانب ديال ضرورة التوافق، مجال أنا بالنسبة لي تنفس مدونة الشغل بحالها مجال مدونة الأسرة، يعني هي ثقافة جديدة ثقافة تبني بالضرورة على واحد العلاقة جديدة ما بين أرباب العمل وما بين العمال والعاملات، أي ثقافة الجميع يساهم ويعمل من أجل واحد العمل لأن هاذ الثقافة ماكانتش عندنا بحالها مجال مدونة الأسرة، نطمح فيها إلى تعزيز قيم المساواة، ولكن الوصول بالمدونة كان من الضروري هاذ البرنامج، هذا لا يعني ولا يستثني بعض المقاولات، هنا لا يجب التعميم، بعض المقاولات التي لا تحترم قانون الشغل في حده الأدنى على الأقل.

بالنسبة لعدد الضحايا، عدد الضحايا هو الذي تم الإعلان عنه أمامكم وإذا كان أي مستجد سيتم الإعلان عنه بكل الطرق وهو ما تم منذ بداية وقوع هذا الحدث، 36 جثة سلمت لعائلات الضحايا لدفنها، وحضر الجنائز وفد بأمر من جلالة الملك، حكومي وحضره وساهم فيها بدون دعوة مئات

لذلك فالحوار الاجتماعي اليوم ليس كباقي الحوارات الاجتماعية التي سبقت، لأنه يجري في ظروف استثنائية من أجل قضايا استثنائية يتطلب إجراءات استعجالية وإجراءات استثنائية للخروج أو للتخفيف فقط من الاختناق الاجتماعي الذي نعيشه، لأننا نعتبر حقيقة أن الحكومة لها إكراهات تنفهمها، ارتفاع الأسعار الصاروخي ليس معطى وطني فقط، هو معطى دولي، ولكن أيضا هناك معطيات وطنية لا تمكن من الحد من تداعيات الارتفاع الصاروخي للأسعار.

لذلك، فهدفنا من الحوار الاجتماعي كإجراء يتعلق بالشغيلة المغربية، هو أن نسهم من خلال إجراءات تحسين الدخل خاصة ما يتعلق بالزيادة في الأجور وإعادة النظر في النظام الضريبي على الأجور، أن يسهم في التقليل من التوتر الذي تعيشه الشغيلة المغربية، وأيضا نريد من الحكومة القيام بإجراءات لصالح الفئات العريضة من الشعب المغربي، ولا تقتصر فقط على صندوق المقاصة الذي لا تصل منه إلا نسبة ضئيلة إلى الفئات المقصودة أصلا بهذا الصندوق.

لذلك فنريد من الحكومة أن تبذل مجهودا جديدا، الجولة الأخيرة للحوار الاجتماعي كانت بالأمس، لمسنا إرادة للحكومة لتجاوز الاختناق ولكن ما وصلنا إليه لا يكفي ولا يرتقي إلى تجاوز الوضع الحالي.

لذلك نريد من الحكومة أن تعتبر قضية المسألة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية قضية وطنية، ويجب أن تتضافر الجهود من أجل حلها، لذلك نسأل السيد الوزير الأول: هل هناك جولة قادمة بعرض جديد للحكومة لتجاوز هذا الاختناق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الرابع في نفس الموضوع حول "الحوار الاجتماعي وتداعياته المحتملة"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، محمد فضيلي، عبد القادر أفوضاض، عمر مكدور، عبد الحميد السعداوي، أولعيد الرداد، أحمد الجوهري، إبراهيم فضلي، بنطال الحبيب، المهدي عثمان، لحسن بوعود، حسن أبو العز، عبد الرحيم الشراوي، عياد الطيبي، حميد كوكسوس، الحسن قيشوحي، إبراهيم أبو زيد، الهاشمي السمووني والسي السنتيسي، تفضل.

(في إطار نقطة نظام الله يخليك).

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

غير السؤال الي وازعو أنا آني حول زيت الزيتون الي كيتسورد من تونس، كنتطلب من السيد رئيس المجلس وكنتمس من السيد الوزير باش يؤجلوا لي للأسبوع المقبل، نظرا للناحية الصحية ديالي أنا الآن.

نطلب اضطلاع البرلمان على كل المراحل التي قطعها الحوار الاجتماعي كيفما كان التصور والتوجه، فإن الأمر يستدعي منا كبرلمان أن نشارك الحكومة في اهتمامها بهذا الموضوع الذي يمس القدرة الشرائية للمواطن وفي نفس الوقت يهم الاقتصاد الوطني ككل، كما أنه جزء من السياسة الاجتماعية للحكومة والمتعاقد عليها، ومن أجل توسيع نقاش مسؤول يشمل كل الحلول الممكنة. لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الإجراءات التي قامت بها الحكومة في هذا الموضوع؟ كما نسألكم عن غياب جامعة الغرف المهنية كمؤسسة دستورية وعدم إشراكها في هذا الحوار الاجتماعي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع حول "نتائج الحوار الاجتماعي"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، عبد الحميد فاتحي، محمد الهبطي، عبد السلام خيرات، عبد الرحمان أشن، زبيدة بوعيداد، سعيد أسرار، علي سالم شكاف، محمد عذاب الزغاري، حسن أكليم، عمر مورو ومحمد العلمي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

كنا نتمنى أن يحضر معنا السيد الوزير الأول اليوم لأننا نعتبر كارثة ليلساسة كارثة وطنية بحق، كنا نريد أن يرى الشعب المغربي من خلال مؤسساته الدستورية، من خلال مؤسساته الإعلامية أنها تشاركه هذا الأسى العميق الذي ألم بالشغيلة المغربية، باسم الفيدرالية الديمقراطية للشغل أتقدم بالتعازي الحارة إلى عائلات وذوي الضحايا ونتمنى للضحايا المغفرة والرضوان.

كذلك كنا نتمنى أن يحضر معنا السيد الوزير الأول في الملف الذي نحن بصده ألا وهو الحوار الاجتماعي، باعتبار السيد الوزير الأول هو من يشرف على هذا الملف وعلى مجريات الحوار الاجتماعي.

فعلا عقدنا أربع جولات من الحوار الاجتماعي والذي يندرج في سياق استثنائي، سياق اللحظة الاستثنائية، نظرا لاعتلاء المسألة الاجتماعية مقدمة الاهتمامات ديال الشارع المغربي والمواطن المغربي والمأجور المغربي والموظف المغربي، نتمنى أن هاذ الأولوية اللي عند المسألة الاجتماعية لدى الفئات العريضة للشعب المغربي أن تكون أيضا لدى المسؤولين في الحكومة المغربية.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

نظرا لكوننا سنلتحق بالوزارة الأولى فيما يخص الحوار الاجتماعي، فنطلب تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية إلى الجلسة المقبلة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم أبو زيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

فعلا لقد انطلقت جولة الحوار الاجتماعي بين الوزير الأول وبعض المراكز النقابية، ويأتي هذا الحوار في وقت تعرف فيه الساحة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا موجة من الغلاء ومالها من الانعكاسات على الأوضاع الاجتماعية لفئة عريضة من المواطنين، ويظهر للمتبع أن النتائج المعلنة لهذا الحوار الذي اعتمده الحكومة في صيغته التقليدية والكلاسيكية هي محدودة جدا، ولم ترق إلى مستوى تطلعات الطبقة الشغيلة وعموم المواطنين.

مع العلم أن الفئة المستهدفة من هذا الحوار هي محدودة لا تمثل مختلف الفئات الاجتماعية، خصوصا بعض العمال، بعض المأجورين والفلاحين وتجار صغار وحرفيين، وهناك طبقة تعتمد على بطاقات الإنعاش وتشتغل في عدة مؤسسات تابعة للدولة وتوجد بالخصوص وبكثرة في الأقاليم الجنوبية، وتبقى جميع هذه الطبقات تظل مطالبها وتطلعاتها خارج طاولة الحوار الاجتماعي المحدود كما وكيفا، ولا يعمل إلا على تكريس المعالجة الفئوية الضيقة. وعلى ضوء كل هذه المعطيات وتنويرا للرأي العام، نود السيد الوزير مسألتكم حول ما يلي:

- ما هي الخلاصات النهائية التي تمت بلورتها خلال مسلسل هذا الحوار الاجتماعي خاصة ونحن على أبواب محطة فاتح ماي ؟
 - أما الجانب الآخر، فإلى جانب الفئات الاجتماعية المقصية من الحوار الاجتماعي، نلاحظ أن هناك مجموعات من التنظيمات التي تنشط خارج الوسائط التقليدية، خصوصا مثل التنسيقيات ضد الغلاء وتنسيقيات المعطلين وجمعيات حماية المستهلك وغيرها.
- وفي هذا الإطار نتساءل: ما موقع هذه التنظيمات في خريطة الحوار الإقتصادي؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الخامس في نفس الموضوع حول نتائج الحوار الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد العقاوي، محمد طربيش، أحمد الديوني، عبد السلام أحدوش، عبد القادر لبريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الخدادي، محمد البطاح ومولاي إدريس العلوي الحسني، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طربيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيداتان الوزيرتان،

إخواني السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا حديث للشارع المغربي هذه الأيام إلا عن اللقاءات المتعددة للحكومة مع الفرقاء الاجتماعيين، وقد صدر عن هذه اللقاءات والحوارات الماراطونية مجموعة من القرارات التي اضطلعنا عليها كباقي مكونات الشعب المغربي عبر وسائل الإعلام الوطنية، ولم يصدر عن وزارتم أي بلاغ يؤكد صحة هذه المعلومات أو نفيها.

لذا نسألكم السيد الوزير عن نتائج هذا الحوار ومقترحات الحكومة في هذا الباب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي السادس في نفس الموضوع حول "الحوار الاجتماعي"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو مريوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد وعبد الحميد بنعلوش.

الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا كانت الحكومة قد عبرت عن قناعتها وتوافقها بالتوصل إلى اتفاق في إطار الحوار الاجتماعي قبل فاتح ماي 2008، وإذا كان المغرب يعيش ظرفية حرجة يواجهه على غرار العديد من بلدان العالم ارتفاعا غير مسبوق لأسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية، فإننا نؤكد مرة أخرى من خلال هذا المنبر على ضرورة أن تعمل الحكومة على ضمان عدم انعكاس هذه الزيادة على الأسعار الداخلية، وكذلك بهدف حماية القدرات الشرائية

للمواطنين، بل يجب عليها العمل كذلك على تحسين دخل المواطنين وظروف عيشهم. ولذلك، نسالكم السيد الوزير عن التدابير التي ستتخذها الحكومة في هذا المجال؟ عن النتائج التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الاجتماعي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الآني السابع والأخير في نفس الموضوع حول "التدابير المتخذة لفرض تطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص في إطار الحوار الاجتماعي"، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، محمد الزعيم، الحسين أوجكال، محمد القندوسي، أحمد الرحموني، عبد العزيز جناح، سيدي محمد أخطور، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، حسن الغزوي، محمد صالح أهيزة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

حكومتكم منشغلة منذ مدة في الحوار الاجتماعي الذي كان من نقط القوة والمشعة في برنامج الحكومة وفي تصليحها، فبادرت إلى تنفيذه بكل متطلبات الوضوح والصراحة وتقدير المكتسبات والعزم على الدفاع عنها، فهذا شيء إيجابي، من أجل فقط معرفة ما إذا كانت مسألة الحد الأدنى للأجور باعتبارها أنها حلقة أساسية في الحوار، نريد أن نعرف:

- هل أدمج في هذا المجال ظاهرة - وهذا ما تقولونه أتم السيد الوزير -

انتشار عدم احترام الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص؟

هناك عدد كبير من المقاولات لا يطبقن الحد الأدنى للأجر المعمول به حاليا، لذا قدمنا مجهودات لتعميم واحترام وتطبيق الحد الأدنى للأجور، سنساهم بذلك بشكل دائم في دعم القوى الشرائية، ما في ذلك من شك.

في هذا الإطار، ما هي المجهودات التي تنوون، تتخذوها في هذا المجال؟ المسألة الثانية تتعلق بنظام الأجور في البلاد، بمعنى ألا تفكرون في مناسبة هذا الحوار في إعادة النظر في نظام للأجور لما في ذلك من ظاهرة - وهذه عامة- لوجود فوارق شاسعة بين الأجور الدنيا والأجور العليا؟

إن تقريب هذه الشقة أو معالجتها سيكون كذلك إحدى الإضافات أو الدعامات الأساسية للرفع من القوى الشرائية، خصوصا إذا علمنا أن الخلل الحاصل في صندوق الموازنة الذي يطبق على الجميع ويستفيد منه من له

أجور عليا وينفس الميزة وبنفس الصفات والامتيازات لأصحاب الأجور الدنيا، فهل كذلك أدمجت هذه المسألة على الأقل من باب التفكير؟ لأنه منذ مدة والحديث يدور، وكل حكومة تأتي إلا وتضع هذه المسألة على أنها تكون إشكالية لا بد من التغلب عليها في إطار الأجور. وهنا أتذكر التقارير المرفقة أو الخطابات التي عادة ما تكون مدعمة للقانون المالي.

المسألة الثالثة تتعلق بالتفكير، أليس هناك تفكير في إطار هذا الحوار إلى إعادة الرجوع إلى السلم المتحرك للأجور؟ وما يقتضي هذا كذلك من جرأة وشجاعة في هذا المجال، وبالحصوص لما عرف المغرب في إطار نهج النظام الليبرالي من بعض التحسن في علاقاته داخل المقاولات، سواء في إطار التأهيل وكذلك في علاقاته المالية، والدور الذي تقوم به الدولة كمنسق وكذلك عدد من التشريعات أو النصوص التشريعية التي قد يمكن أن تحرص وتضمن في هذا الباب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

هاذ الأمسية تكلمنا على القضية ديال الفاجعة الوطنية ديال لياساسة، وشاركنا الشعب المغربي في المسألة ديالو، وفي الحقيقة كان لازم نبقاوا فقط فهاذ الموضوع نظرا للأهمية ديالو، زاد القضية ديال الحوار الاجتماعي ما فيها أقل من 1%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وطبعا الرئاسة توصلت من عدد من رؤساء الفرق من تأجيل جميع الأسئلة من بعد رد الوزير طبعا والتعقيبات يعني في إطار الحوار الاجتماعي، بعد ذلك إلى ساحتو واسمح المجلس الموقر باش ندوزو للجلسة التشريعية اللي فيها قانون واحد اللي كان تأجل المرة السابقة ونستمر.

إذا تفضل السيد الوزير في إطار الجواب، طبعا احنا غادي نوقفو من بعد الرد ديالكم والتعقيب.

السيد جمال أغواني وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

جوابا على الأسئلة الشفهية التي تفضلتم كجموعة من الفرق المحترمة بطرحها حول الحوار الاجتماعي، يشرفني أن أخبر مجلسكم الموقر في البداية أن جلسات الحوار لازالت مستمرة مع فرقائنا الاقتصاديين والاجتماعيين للوصول إلى توافق يجسد الإرادة المشتركة للحكومة والنقابات والإتحاد العام لمقاولات المغرب، يكون بمثابة ثمرة لمجهود ساهمنا فيها جميعا وكتتويج لمسار من

المفاوضات يجب التأكيد هنا وبكل موضوعية أنها اتسمت بروح عالية من الوطنية والمسؤولية والواقعية.

وفي هذا الصدد وللتوضيح فهذه الساعة التي ألقى أمامكم هذا الرد، السيد الوزير الأول بمعية وفد حكومي يترأس جلسة للحوار مع ممثلي المركزيات النقابية كل من الإتحاد العام للشغالين والكنفدرالية الديمقراطية للشغل والإتحاد الوطني للشغل، علماً أن السيد الوزير الأول اليوم كان في مهمة إلى جانب جلالة الملك.

خلال هذه الجولات لا بد من التأكيد أن الجميع، كافة الأطراف تستحضر الظرفية الاقتصادية الدولية التي تتسم بارتفاع مضطرب لأسعار المواد الأساسية، هذه الحكومة بفعل الحساسية الاجتماعي لمكوناتها أعطت أهمية خاصة لهذا الملف الاجتماعي.

وتؤكد هنا أننا لن ندخر ولم ندخر أي جهد من أجل ضمان التوازن، وهذه هي النقطة الأساسية ما بين متطلبات الحفاظ على القدرة الشرائية للأجراء وعموم الموظفين، خاصة منهم ذوي الدخل المحدود، ومواجهة الإكراهات الاقتصادية والمالية عن الظرفية الاقتصادية الدولية، وكذلك الحفاظ على مستوى الاستثمار العمومي في مجموعة من المشاريع الهيكلية.

ويجب الإشارة هنا وخلافاً لما يقال هنا وهناك ليس في هاذ جلسات الحوار، لا يعني أننا ما اتفقنا على الوو، اتفقنا على بزاف النقط، حصل فيها توافق وهذه هي الحقيقة، حصلت توافقات مهمة حول العديد من القضايا. كما أن بعض القضايا لازال حولها نقاش ما بين الحكومة والمركزيات النقابية، علماً أن هذه الجولة لن تكون هي النهاية أو الأخيرة، بل هناك قضايا اقترحت الحكومة خلال الجولة التي بدأت أمس واليوم تعميق النظر فيها ودراستها مع الشركاء الاجتماعيين خلال الجولة المقررة عقدها في شتنبر المقبل.

وفي هذا الإطار، وانطلاقاً من هذه المنطلقات، حرصت الحكومة على تحسين أوضاع عموم الأجراء والموظفين والمتقاعدين، المادية والمعنوية، حيث قدمنا كحكومة لشركائنا عدة عروض تجيب عن أهم ملفاتهم المطالبية التي تقدموا بها والتي تمحورت بالخصوص حول تعزيز الحريات النقابية، المفاوضات الجماعية، استكمال المنظومة القانونية المتعلقة بمدونة الشغل والوظيفة العمومية وتحسين مستوى الدخل وتطوير آليات الحماية الاجتماعية.

ويتلخص العرض الحكومي، خاصة في الجانب أو الشق المتعلق بتحسين الأوضاع المادية لعموم المأجورين والموظفين والمتقاعدين، سيكلف خزينة الدولة أكثر من 17 مليار ديارل درهم.

وهنا سأستعرض أمامكم أهم مقترحات الحكومة كما التمستم في ذلك، علماً أننا لازلنا حول بعض النقط كما سبق الذكر ذلك، في نقاش مع المركزيات النقابية.

في مجال التشريع والحريات والحقوق النقابية:

- تدليل الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات الشغل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية في أفق المصادقة عليها، وهذه نقطة التوافق التامة مع كل الشركاء؛

- اتخاذ كافة التدابير لضمان الممارسة الفعلية للحقوق والحريات النقابية وحرية العمل، في إطار مراجعة القانون الجنائي التي شرع فيه حالياً وذلك مع ما يتوافق وروح مبادئ مدونة الشغل ذات الصلة. وذلك في أفق توحيد العقوبات والغاء العقوبة الحبسية فيما يتعلق بالمادة 288 وهذه حصل فيها توافق؛

- تحريك مسطرة المتابعة القضائية في حق المخالفين لممارسة الحق النقابي وحرية العمل طبقاً للقانون؛

- كذلك تلتزم الحكومة وطرحتها الحكومة على شركائنا لمراجعة الإعانات الممنوحة للنقابات، من خلال الرفع من الدعم النقابي إلى 15 مليون درهم والدعم المخصص للتكوين النقابي إلى 2 مليون درهم، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2009، كما تلتزم من جانبها المركزيات النقابية بإعداد تقارير مالية سنوية حول أشكال صرف هذه الإعانات؛

- استكمال التشريعات المتعلقة بمدونة الشغل: وفي هذه النقطة يمكن أن أقول أنه وقعت العديد من التوافقات في هذه النقط تلتزم الحكومة في إطار التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بإخراج النصوص التطبيقية أو استكمالها بمدونة الشغل التي هي في طور الإقرار أو الإعداد، وكذا تسريع القوانين الخاصة الواردة في مدونة القانون المتعلق بشروط تشغيل خادمت البيوت، والقانون المتعلق بشروط تشغيل الأجراء في القطاعات ذات الطابع التقليدي الصرف، كذلك بتسريع اعتماد مشروع قانون البحارة ومشروع النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية؛

- بالنسبة للعلاقات المهنية: مواصلة تفعيل الدورية المشتركة بين وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الداخلية الموجهة إلى السادة الولاة والعمال، من أجل إحداث وتفعيل دور اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة. كذلك جانب آخر حصل فيه توافق وهو:

- التسريع مسطرة التحكيم، أي تعيين الحكام في نزاعات الشغل من خلال التسريع بإعداد لأئحة الحكام بتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين قبل اعتمادها، حصل فيها توافق؛

- دراسة موضوع تمويل التحكيم في نزاعات الشغل باتفاق مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، كذلك ألزمت الحكومة من جانبها بتشجيع المفاوضات الجامعية وإبرام اتفاقية الشغل من خلال استشارة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين قصد مواكبة كافة أطوار ومحطات الانتخابات المهنية المقررة برسم سنة 2009؛

- تفعيل كافة آليات الحوار والمفاوضة على المستوى الوطني المنصوص عليه في مدونة الشغل؛

- رصد القطاعات والمقاولات المؤهلة لإبرام اتفاقيات الشغل.

- تتبع إحداث وتفعيل المؤسسات التمثيلية داخل المقاولات بغية تطوير الحوار الاجتماعي الداخلي وعلى ضوء كارثة الدار البيضاء بطبيعة الحال تأتي على رأسها إحداث لجان السلامة المهنية.

- بالنسبة لممارسة حق الإضراب، بطبيعة الحال لم يحصل توافق تام ما بين كل الشركاء. هناك آراء مختلفة، هناك شركاء اقتصاديين واجتماعيين مع ضرورة إعمال الدستور ومبادئ الدستور في مجال إصدار النص التنظيمي المتعلق بالإضراب. ففي هذا الصدد، تقترح الحكومة مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين، مشروع نص يعرض للتوافق قبل عرضه على أنظار مؤسستكم المحترمة.

- تحسين الأجور والتعويضات والقدرة الشرائية: في

- هذا الصدد، تقدمت الحكومة بمقاربة نعتقد أنها تسمح لنا بالوصول إلى تحسين الدخل لأننا عندنا إجراء، عندنا موظفين وموظفات الدولة، عندنا المؤسسات العمومية وعندنا القطاع الخاص ولنا فئات المتقاعدين التي يجب عدم نسيانها. ففي هذا الصدد كانت المقاربة التي تقدمت بها الحكومة هي:

■ مراجعة الضريبة العامة على الدخل بواسطة الرفع من القيمة المعفاة من الضريبة على مرحلتين من 24 إلى 27 ألف ثم إلى 30 ألف؛

■ تخفيض نسبة الاقتطاع من الضريبة العامة على الدخل على مرحلتين لتصل من 42% إلى 38% ما بين سنة 2009 و2010.

هذه الإجراءات ستمكن من تحسين الدخل عموم الموظفين والإجراء القطاعين العام والخاص بما فيهم مستخدمي القطاعات الشبه العمومية والجماعات المحلية. وسيستفيد منهم كذلك فئة المتقاعدين بدل الزيادة مباشرة في الأجر، لأن الزيادة في الأجر تزيد الموظفين ديالك وهنا سيستفيد كذلك عمال أو إجراء القطاع الخاص.

بطبيعة الحال بعض الفئات قررت الحكومة أن تزيد في أجرهم وهم الفئات ذوي الدخل المحدود اللي ما كيستفدوش من هذه الإجراءات ديال تخفيف الضغط الضريبي في السلام من 1 إلى 7.

- الزيادة في أجور فئات الموظفين المرتبين في السلم 1 إلى 9 بمبلغ يتراوح ما بين 300 إلى 459 درهم شهريا، على مرحلتين على أساس صرف 50% من الزيادة ابتداء من فاتح يوليوز 2008 و50% ابتداء من فاتح يوليوز 2009؛

- الزيادة في التعويضات العائلية من 150 درهم إلى 200 درهم، أي بالنسبة لثلاث الأطفال الأوائل أي بنسبة 50 درهم لكل طفل.

- كما تم الاتفاق حول تعميم هذه التعويضات العائلية، واحد النقطة، أجراء القطاع الفلاحي تجري عليهم مدونة الشغل ولحد الآن بقي أجراء القطاع الفلاحي لا يستفيدون من التعويضات العائلية، وهذا شيء بالنسبة إلينا غير مقبول. اليوم سيتم العمل على مد وان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما يبقاش فقط غير في القطاع التجاري والصناعي، مبقاش ظاهرة حضرية، يصبح كذلك له امتداد داخل القرى والوادي المغربية وهو إجراء سيمكن أجراء القطاع الفلاحي من تحسين مستوى الدخل الشهري ديالهم.

بالنسبة للقطاع الخاص:

- الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمانية وكذلك القطاع الفلاحي، مع إجراءات استثنائية لفائدة قطاع النسيج والألبسة، لماذا؟ حفاظا ونقولها بصراحة حفاظا على تنافسيته وعلى مناصب الشغل المهمة بهذا القطاع الذي يشغل أكثر اليوم من 200 ألف عامل وعاملة.

الحماية الاجتماعية:

- أولا، متابعة إصلاح أنظمة التقاعد اللي مفتوح ومنتظر الآن الدراسة المتعلقة به؛

- التعويض عن فقدان الشغل، في هذا الإطار ستقترح الحكومة في الأيام القليلة المقبلة إقرار نظام للتعويض عن فقدان الشغل لفائدة كل عامل أو عاملة فقد أجره لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية، بمقتضاه سيتم منح هذا العامل أو العاملة تعويض مالي لمدة ستة أشهر، خلال ستة أشهر يتم مصاحبة العامل أو العاملة من طرف المؤسسات العمومية المكلفة بالتكوين المهني أي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو الوساطة في مجال التشغيل، الوكالة (ANAPEC) من أجل إدماج هذا العامل أو العاملة من جديد في سوق الشغل، كظن هذا سيكون من أهم الإصلاحات الهيكلية اللي خصها تدخل في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية، وأي تأخر من أي من الفقاء الاقتصاديين أو الاجتماعيين يمكن قولوا أنه غادي يمس بالأساس العمال والأجراء.

كذلك هناك التعويض عن حوادث الشغل، هناك مشروع الآن في طور في الواقع تم التوافق حوله مع الفقاء الاقتصاديين والاجتماعيين قبل بداية الحوار الاجتماعي، نلتزم كحكومة بالتعجيل بالمسطرة ديالو.

- تعميم الخراط الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أي القيام بعمليات تحسيسية لتعميم الضمان الاجتماعي في القطاعات والأنشطة الخاضعة له ويمكن القول أنه الأحد المقبل سأترأس اجتماع الأسبوع المقبل مع مندوبي الشغل على الصعيد الوطني، شق فيه يتعلق بالوقوف واتخاذ الإجراءات اللازمة كما سبق لي القول بمساهمة هذا القطاع أو جهاز تفتيش الشغل في الرقابة على التطبيق قانون الشغل خصوصا فيما يتعلق بالسلامة المهنية

داخل المقاولات، وشق آخر سيتعلق بسبل دعم التنسيق ما بين مصالح تفتيش الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل إعطاء انطلاقة لهذا العمل.

- إصلاح إدارة صناديق العمل: هذا إدارة في الواقع يمكن نقول نتمنى من مجلسكم الموقر يقوم في أقرب وقت بزيارة للوقوف على الإصلاحات التي دخلت فيها، ويمكن نقول أنه في ظرف أقل من أربعة أشهر استطعنا أن نصل إلى وضع إدارة أخرى وهذه الإدارة عرفت اختلالات واختلالات عميقة جدا أبرزتها تقارير الفتشيش العامة للمالية والعديد من التقارير في هذا الصدد، كتمنى أن مع اللجنة الموقرة نحدد موعدا قريبا منكم في الرباط للإطلاع لأنها كتنقوم بواحد الدور جد هام في تعويض ضحايا حوادث الشغل لغير المؤمنین خصوصا.

- بالنسبة للقضايا المتعلقة بالوظيفة العمومية والقطاع العام: هناك المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، إعادة النظر في التمثيلية على مستوى المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بما يضمن تمثيلية النقابات الأكثر تمثيلا على أساس عدد المقاعد المحصل عليها في إطار اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

■ عقد دورات للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية بصفة منتظمة وعقد دورة المجلس برسم السنة الحالية خلال شهر يونيو 2008.

■ منظومة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

■ تكليف لجنة مكونة من ممثلي وزارة الداخلية والتشغيل وتحديث القطاعات العامة والعدل والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، لدراسة المنظومة الحالية للجان الإدارية المتساوية الأعضاء والإجراءات التحضيرية لضمان نجاح المحطات الانتخابية المهنية 2009.

- النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية:

■ التزام الحكومة بدراسة مقترحات المركزيات النقابية الممتثلة في مجلس المستشارين في إطار التوافق وذلك قصد التعجيل بالمصادقة على مشروع القانون 05-50؛

■ التزام الحكومة بالتشاور مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، تعلق الأمر بتعديل وتنقيح الظهير الشريف 1.58.08 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

- مراجعة بعض الأنظمة الأساسية:

إلتزمت الحكومة بالتجاوب مع مطالب المركزيات النقابية في إطار المقاربة الجديدة لهيكل الأنظمة الأساسية، لمتابعة التشاور مع المركزيات النقابية، كيبقي واحد النقطة تؤكد عليها أن الحوار كما قلت لازال مستمرا مع المركزيات النقابية ونحن غير ملتزمون وهذا اللي اتفقنا فيه أمس مع الإخوان اللي استقبلناهم ديال الاتحاد المغربي للشغل والإخوان ديال الفيدرالية الديمقراطية للشغل، ليس هناك التزام يسبق ديال فاتح ماي بل كنا وكانت إرادتنا أننا

نوصلو في فاتح ماي إلى اتفاق شامل ما وصلناش كيف ما كيبان بأنه تقريبا واحد 80% ديال النقط عليها توافق، بقات بعض النقط خصوصا يمكن لي أن أقول بكل موضوعية هي المتعلقة بملف الترقية الداخلية واللي اقترحت الحكومة فيه أنه يدرس في لجنة خاصة تعرض نتائجها على الجولة المقبلة ديال سبتمبر.

الفرقاء ديالنا كيقولو ليك نديروه الآن في جدول الأعمال، وتكون ترقية استثنائية، إذا هاذو هما النقط اللي... وكذلك بعض الزيادات العامة هنا أو هنا في الأرقام.

أما بالنسبة للمجهود، هذا هو المجهود المقترح من طرف الحكومة، بقات بعض النقط الأخرى يجب التأكد عليها أن كل المتقاعدين والمتقاعسات سيستفيدون هم الآخرين من الإعفاء الضريبي.

كذلك هناك إجراءات تتعلق بأطر وموظفي التعاون الوطني مسألة الترسيم، مأسسة الحوار الاجتماعي على دورته، يبقى التأكد أننا كحكومة نتفهم بشكل كبير المطالب المطروحة بأن جل أطر هذه الحكومة هم تلك الشريحة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السي خيري بلخير.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة كنشكر السيد الوزير على الجواب ديالو على بعض التساؤلات، ولكن بعض الأسئلة طرحت، السيد الوزير ماجاوبش عليها وهو تمثيلية ديال الغرف المهنية، الغرف المهنية نعرفو التمثيلية أنها دستورية وكنعرفو بأن الغرف المهنية موجودة على الصعيد الوطني، موجوداش غير في العاصمة الاقتصادية، ولهذا علاش انتقصات هذه الغرف المهنية في هذا الحوار الاجتماعي؟.

ثانيا، السيد الوزير، هناك بعض المهن الحرة، نعرفو كايين بعض المواطنين اللي الدخل ديالهم ضعيف في نطاق صندوق المقاصة اللي كنعرفو الدور ديالو، ولكن الدور ديالو ما قايمش به، كنعرفو أن الان حتى بعض الحلويات، الأئمة اللي كنباع فيها صندوق المقاصة، عندنا واحد العدد ديال المواد .

ثانيا، اللي لاحظنا أن بعض الشركات اللي كحتكر بعض المواد الغذائية اللي الأرباح ديالها تضاعفت هذه السنة واحنا كنعرفو أن بغينا ندعمو المواطنين، ولكن كنعرفو بعض الشركات اللي محتكرة بعض المواد الأولية اللي حتى الأرباح ديالها هاذ السنة تضاعفت، حتى احنا خصنا نطرحو سؤال؟

يجب أن يعتبر يعني كمؤسسة تجمع رسميا ثلاث مرات في السنة أو على الأقل مرتين لتندرس جميع القضايا المطروحة والبت فيها والحسم فيها بسرعة، أي لا تتحمل المزيد من الوقت والانتظارات، ومعالجة جميع القضايا حتى لا نترك مجالاً للإضرابات المتتالية التي تشمل الحركة الاقتصادية والحركة الاجتماعية وتعرقل أيضا التنمية الوطنية بشكل عام.

قلنا أن الحوار الاجتماعي حقيقة ينبغي على متطلبات الشغيلة في جميع القطاعات، فلا بد من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار أنظمة أخرى المتعلقة ببعض الملفات التي ما غاديش نبقاوا دائما نعاودها وتنضيعو فيها الوقت، ويعني خصها تكون داخلة في الدستور ديال البلاد المتعلقة بالتعويضات وبالسلم المتحرك والتزقية، مثلا يجب اعتماد السلم المتحرك ثم التخفيض من نسبة الضريبة على الدخل في حدود ماشي غير 42% خصها تنزل حتى 30% باش ما نبقاوش دائما كناقشو وتنضيعوا الوقت.

ثم أيضا اعتماد نظام الزيادة في الأجور كما تعتمده بعض الدول بشكل أوتوماتيكية سنويا ما بين 7 و 10% تكون هاذ الزيادة هاذ أوتوماتيكية بجميع الموظفين، ثم أيضا اعتماد زيادة أخرى في المناطق النائية، وبالخصوص في العالم القروي والرفع منها إلى 20% عوض اعتماد 10% في سنتين، إذن هناك أشياء كثيرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق العهد هل هناك تعقيب؟

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا كنتشكر السيد الوزير على التوضيحات ديالو والعرض القيم، أنا التدخل ديالي على واحد الفتة، هاذ الفتة اللي الناس ماخدا مينش لاسيا العالم القروي، الناس الآخرين عندهم النقابات كيدافعوا عليهم والزيادة، دابا جات الزيادة هما صابرين كان صابرين ولكن دابا الزيادة كان الغلاء، ولهذا كطلبو من السيد الوزير باش هذه النقطة في مجلس الحكومة يطرحها يشوف شي حل اللي غادي يديروا لهاذ الناس، الغلاء طلع وما عندهم مداخيل والحفاف، هاذ الناس ما محسوينش، ولهذا الله يجازيك السيد الوزير تأخذوها بعين الاعتبار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر فريق التحالف الاشتراكي، فضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في عجلة أرجوكم.

الحكومة، خصنا نشوفو هذه الأشياء، هناك بعض المزايدات السياسية وعلى هذه المؤسسة التشريعية اللي بعض النقابات اللي صرحوا بهذه المؤسسة حتى هذا... خصنا كمؤسسة تشريعية ندافعو على المؤسسة ديالنا لأنها موجود فيها عدد من الفرقاء السياسيين وشركاء في هذه المؤسسة حتى الآن كنسمعو بعض التصريحات، في الحقيقة كنتأسفو للإخوان ديالنا في هذا النظام.

ولهذا، كطلبو من السيد الوزير توضحو لنا الأمور أكثر، لأننا باش نعرفو، لأننا احنا ممثلين كمثلو الشعب، كمثلو شركات، احنا دورنا بصفتي أنا من الغرف المهنية أشنو دورنا في هذه الغرف إلى ما كانوا على علم بهذا الحوار الاجتماعي؟، شكون اللي كمثلنا في الحوار الاجتماعي؟ أنا الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب، احنا مع الإتحاد العام للمقاولات في المغرب، ولكن تكامل بين الإتحاد العام للمقاولات في المغرب وبين الغرف المهنية، وشكرا السيد الوزير، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الفريق الاشتراكي هل هناك من تعقيب؟

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

بعجالة أؤكد ما أكدناه داخل جلسات الحوار الاجتماعي، يجب التمييز بين مستويين: مستوى دعم القدرة الشرائية وتحسينها لا يتحمل التأجيل، المستوى الثاني القضايا الأخرى يمكن أن ننتظر إلى شتنبر.

لذلك، أنا أجدد كلامي للسيد الوزير الأول، من الضروري على الحكومة أن تبذل مجهودا على مستوى دعم القدرة الشرائية للمأجورين بصفة عامة وفك الاختناق من زاوية ثانية وهي فتح الحوار القطاعي في القطاعات اللي فيها مشاكل، على سبيل المثال وزير التعليم لا يستقبل النقابة الوطنية للتعليم العالي منذ أن أصبح وزيرا.

الإضراب الثاني وخذاه النقابة يوم 6-7-8 في الشهر القادم، والسيد وزير التعليم العالي لا يابه لطلباتها. لذلك نتمنى أنه هذه الآليات ديال الحوار القطاعي هي من بين الآليات الأساسية للتخفيف من الاختناق الاجتماعي والأساسي والمستوى الأول دعم القدرة الشرائية لا ينتظر التأجيل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الفريق الحركي، هل هناك تعقيب؟

إذن أمر إلى فريق التحالف الوطني هل هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد طريش:

نعم السيد الرئيس، هناك تعقيب فيما يتعلق بالجواب ديال السيد الوزير، وفيما يتعلق يعني بالجانب ديال الحوار الاجتماعي الذي نعتبره أو

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

تعقيب بسيط، بالنسبة لجامعة الغرف التجارية والصناعة والخدمات والصناعة التقليدية، بالنسبة للآليات الثلاثية التركيب، كل هذه المؤسسات تشاركون فيها هاذ كنبغي نأكد عليها، والسيد الوزير الأول توصل برسالة من السيد رئيس الجامعة اللي كي طرح، لكن دأب الحوار الاجتماعي في المغرب، في الحوار الاجتماعي الوطني أن يمثل الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب هذا منذ 98.

بالنسبة للآليات الأخرى مجلس طب الشغل، المفاوضة الجامعية، التمثيلية الدولية إلى غير ذلك، يتم التناوب مثلا مؤتمر منظمة العمل العربية ترأس الوفد ديال أرباب العمل الجامعة، المؤتمر المقبل في جنيف سترأسه الإتحاد العام للمقاولات في المغرب، إذن هذا هو.

يجب التذكير هنا غير للتوضيح، هذا ما قدمته لكم لا يمثل إلا 60% من الملفات ديال نتائج الحوار الاجتماعي لأنه متاحش عندنا الوقت الكافي لعرض بقية التدابير والإجراءات الأخرى اللي تم الاتفاق عليها.

الجانب اللي أكد عليه السيد المستشار في الأخير وهو الشغل وقضايا الاستثمار، لهذا قلنا أنه التكلفة ديال الغلاف المالي بالنسبة للدولة أكثر من 16 مليار درهم دون المساس بالاستثمارات، ودون المساس أي عندنا خيارات كي يمكن لينا نجيو ونزيدو في الأجور مكالين حتى مشكل، ولكن خصنا نوقفو شي أطوروت خص المحطات السياحية اللي غادي فيهم السي بوسعيد يتوقفوا، خاص واحد المجموعة ديال المشاريع تتوقف وهاذو خيارات، هاذو خيارات حقيقية، يعني أشنو غادي نديرو؟ إما أن نوازي ما بين الرفع من الأجور عن طريق واحد الميكانيزم صراحة جد مهم اللي وازى ما بين الزيادة المباشرة وما بين تخفيف الضغط الضريبي، وهاذ تخفيف الضغط الضريبي هو الذي يمكن ماشي فقط غير المأجورين والموظفين إلى غير ذلك والعمال، غادي يستافدوا منه القطاع الخاص وغادي يستافدوا منه كذلك وهذه جديدة حتى المتقاعدين.

يمكن نقول ليكم أنه بمقتضى هاذ الإجراءات، 97% ديال الأجراء والمتقاعدين اللي كيتقاضوا معاشاتهم من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سيتم إعفائهم من الضرائب بشكل تام.

إذن هذه هي المقاربة التي تم اعتمادها، بطبيعة الحال بقي قضايا مطلبية وكاين جولات الحوار لا يمكن تلبية كل المطالب في خطوة واحدة، كاين ملف اللي صراحة مطروح وهو ديال الترقية الاستثنائية وكان لنا نقاش أمس مع الكنفدرالية وكذلك مع الإخوان في الإتحاد المغربي للشغل حول الموضوع، ولو بدرجة متفاوتة لأنه يجب التوضيح هاذ النقطة احنا نناقش مركزيات نقابية ونفاوض كل مركزية على حدا وخصوصيات العمل النقابي، تقضي أن لكل مركزية نقابية مطالب ملحّة اللي بعض الخطرات كنتقي، بعض الخطرات كتكون خصوصيات بعض المركزيات على أخرى.

لهذا هذا هو اللي كيبرر أنه حتى جولات الحوار اللي مرات، ديال أربع جلسات تقريبا أو ثلاث جلسات واليوم الجلسة الثالثة أو الرابعة وما وضعناش شي سقف ديال فاتح ماي أو غير من ذلك، بل نحن متجهون حتى نوصلو إلى التوافق التام حول كل القضايا.

كنظن هذي ماشي سر أن الجلسة اللي حضرت لها أمس على سبيل المثال كتبين أن التوافق وشيك ما بين الحكومة والمركزيات النقابية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة طبعاً، وأعلن اختتام أعمال هذه الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية.